

## الإمكان الإبستمولوجي للبحث الميتافيزيقي بين ابن رشد وكانط

د. أشرف حسن منصور<sup>(١)</sup>

مقدمة:

يعرف عن كانط (١٧٢٤-١٨٠٤) أنه من أهم ناقدى الميتافيزيقا فى تاريخ الفلسفة. إذ عمل فى كتابه الشهير «نقد العقل الخالص» على إثبات أن الميتافيزيقا ليست ممكنة كعلم، نظراً لما ينطوى عليه البحث الميتافيزيقي من تجاوز للقدرات المعرفية للعقل البشرى، مما يدفع هذا العقل إلى التناقضات الذاتية التى أطلق عليها كانط «الجدل الترانسندنتالى». والحقيقة أن تبرير البحث الميتافيزيقي كان أحد الموضوعات الهامة التى شغلت ابن رشد (١١٢٦-١١٩٨) فى شروحاته على أرسطو وكذلك فى أعماله الخاصة مثل «فصل المقال» و«الكشف عن مناهج الأدلة» و«تهافت التهافت». إذ تعامل ابن رشد مع رفض للميتافيزيقا مثل للرفض الكانطى لها، وهو محاولة الغزالي إثبات تهافت مبحث الميتافيزيقا وبطلان قضاياها الأساسية فى كتابه «تهافت الفلاسفة»؛ فجاء الرد الرشدى مؤكداً على المشروعية المعرفية للبحث الميتافيزيقي، وكان هذا الرد موضوعاً دائماً للظهور عبر كل مؤلفات ابن رشد الفلسفية، خاصة «تفسير ما بعد الطبيعة» و«جوامع ما بعد الطبيعة». وبالتالي فتحنا أمام إنكار كانطى لإمكان البحث الميتافيزيقي فى مقابل تبرير رشدى لهذا البحث، مما يشجعنا على القيام بهذه الدراسة المقارنة التى تبحث فيما إذا كان من

الممكن أن يصمد التبرير الرشدي للميتافيزيقا أمام النقد الكانطي، وما إذا كان ممكناً أن تشكل النظرية الرشدية في مشروعية الميتافيزيقا نقداً غير مباشر لكانط الذي أنكر أي مشروعية لمثل هذا العلم.

وقد قسّمتُ هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء. في الجزء الأول تناولت وجه الشبه الوحيد بين كانط وابن رشد والتمثل في نقد كانط للميتافيزيقا من منطلق عدم مشروعية الانتقال من المشروط إلى اللامشروط، ومن عالم الظاهر والخبرة التجريبية إلى عالم الأشياء في ذاتها غير الحاضر أمامنا في حدس حسي، وهو ما يناظر نقد ابن رشد لقياس الغائب على الشاهد. وفي هذا الجزء أثبت أنه على الرغم من هذا التشابه الوحيد في نقد الميتافيزيقا، إلا أن كانط يستخدمه لرفض كل البحث الميتافيزيقي، في حين يستخدمه ابن رشد لرفض نوع واحد فقط من الميتافيزيقا وهو الميتافيزيقا الكلامية الجدلية. وفي الجزء الثاني أتناول كيفية إثبات ابن رشد لمشروعية البحث الميتافيزيقي، بتمييزه بين البحث الجدلي والبحث البرهاني فيها، وبكشفه عن كيفية الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وتمييزه لهذا الانتقال عن قياس الغائب على الشاهد. وفي الجزء الثالث أتناول موقع الجدل من البحث الميتافيزيقي عند ابن رشد وکانط، وأميز بين الفهم الرشدي والفهم الكانطي للجدل، وأوضح كيف عمل كانط على رد كل الميتافيزيقا إلى الجدل مما ساعده على رفضها جملة وتفصيلاً، والتوقف عن الحكم على مسائلها وإنكار علميتها، وفي المقابل أوضح كيف عمل ابن رشد على إدماج المقال الجدلي في صميم البحث الميتافيزيقي باعتباره هذا المقال مقدمة ضرورية تزيل الغموض عن المسائل الميتافيزيقية الغامضة بطبيعتها. وفي الجزء الرابع أتناول كيفية تمييز ابن رشد بين البحث الجدلي في الميتافيزيقا والبحث البرهاني، موضحاً الجهة المشروعة لإثبات وجود موضوعات الميتافيزيقا عن طريق تناول العلاقة بين مقولات الفكر ومقولات الوجود عند ابن رشد وکانط. وفي الخاتمة أركز كل ما توصل إليه البحث من نتائج.

## أولاً - استخدام كانط لنقد قياس الغائب على الشاهد

إن أول ما تقع عليه يد الدارس لفلسفتي كانط وابن رشد هو تشابهها في موقفيهما من الوجود، إذ يشتركان في تقسيمه إلى عالم الغيب وعالم الشهادة لدى ابن رشد<sup>(١)</sup>، وعالم الظواهر وعالم الأشياء في ذاتها عند كانط<sup>(٢)</sup>. عالم الغيب إذن وعالم الأشياء في ذاتها هو العالم الميتافيزيقي عن جدارة. لكن الذي يبدو للوهلة الأولى من ثنائية واضحة يمكن أن تشي بانفصال العالمين عندهما، يزول سريعاً بإدراك أن كانط هو وحده الذي أنكر على المعرفة البشرية قدرتها على الولوج داخل عالم الأشياء في ذاتها، وأن ابن رشد وحده هو الذي لديه تبرير إبستمولوجي فلسفي عقلاني ومنطقي، لإمكان معرفة عالم الغيب، أو المجهول بتعبيره. إن كانط هو الذي قطع الطريق أمام أي إمكانية لمعرفة عالم الأشياء في ذاتها، وفي المقابل يكون إثبات ابن رشد لإمكان معرفة هذا العالم وبالتالي لإمكان البحث الميتافيزيقي رداً رشدياً على كانط. ومهمتي في هذه الدراسة توضيح كيف فتح ابن رشد المجال الميتافيزيقي أمام المعرفة البشرية، وكيف أثبت قدرة العقل البشري على الوصول إلى علم ميتافيزيقي منضبط ودقيق، وهذا ما يجعلنا نتمكن من توجيه نقد رشدي لكانط الذي سد الطريق أمام إمكان قيام أي علم ميتافيزيقي مشروع<sup>(٣)</sup>.

في هذا الجزء من الدراسة سوف نكشف عن وجه التشابه الوحيد بين كانط وابن رشد، وهو الذي يظهر في استخدام كانط لنقد تطبيق مقولات ملكة الفهم البشري التي ليس لها من انطباق عنده إلا على عالم الظاهر والخبرة التجريبية، على عالم الأشياء في ذاتها، وهو النقد الذي يمثل الركيزة الأساسية لديه في رفضه لإمكان

(١) ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة. مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع د. محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ١٠٨-١٠٩.

2) Kant, *Critique of Pure Reason*. Translated by Norman Kemp Smith. (London: Macmillan, 1961), A236ff/ B295ff.

(٣) المقصود بالميتافيزيقي في هذه الدراسة هو ميتافيزيقي الوجود، لا ميتافيزيقي الأخلاق التي ذهب كانط إلى أنها هي الميتافيزيقي الوحيدة الممكنة والمشروعة.

قيام الميتافيزيقا كعلم مشروع. هذا النقد يتطابق مع النقد الرشدى لقياس الغائب على الشاهد. لكن على الرغم من هذا التشابه إلا أنهما يختلفان بعد ذلك في موقفيهما من الميتافيزيقا وعلميتها. فبينما استند كانط في رفضه لعلمية الميتافيزيقا على الاختلاف بين عالم الظاهر والخبرة التجريبية والمقولات البشرية المرتبطة بهما من جهة وعالم الأشياء في ذاتها من جهة أخرى، فإن ابن رشد وبعد أن نراه ينقد قياس الغائب على الشاهد لا نراه يقدر في صحة الميتافيزيقا بل يثبت لها المشروعية العلمية بمنهج آخر مختلف عن قياس الغائب على الشاهد، وهو منهج الانتقال البرهاني من المعلوم إلى المجهول بعد التيقن من استواء طبيعة الطرفين، والذي ينطوي على توظيف برهان الدليل. ويتمثل أحد أهداف هذه الدراسة في الكشف عن ذلك المنهج الذي استخدمه ابن رشد لتبرير إمكان قيام الميتافيزيقا كعلم.

### موضوعات الميتافيزيقا التي نقدها كانط:

نظر كانط إلى الميتافيزيقا على أنها هي العلم الذي يتناول ثلاثة موضوعات أساسية: النفس والعالم والألوهية. وأطلق على الباحث الفرعية الثلاثة للميتافيزيقا ثلاثة أسماء وحدد لكل مبحث فرعى قضاياها التي يبحث فيها عبر تاريخ الفلسفة: علم النفس العقلي Rational Psychology وهو يبحث في جوهرية النفس وبساطتها وروحيتها وخلودها. وعلم الكوزمولوجيا العقلية Rational Cosmology، وهو يبحث في طبيعة العالم من حيث كونه قديماً أو محدثاً، مكوناً من أجزاء بسيطة أم مركباً، وجوده من علة حرة ذات إرادة أم من حتمية طبيعية، وأخيراً، هل الكائن الضروري بإطلاق هو خارج العالم أم جزء منه؟ وعلم اللاهوت العقلي Rational Theology، وهو الذي يبحث في أدلة وجود الله التي تتركز في الدليل الأنطولوجي، والدليل الكوزمولوجي، والدليل الطبيعي اللاهوتي<sup>(١)</sup>.

ذهب كانط في توكيد قطعي إلى أن كل هذه العلوم الميتافيزيقية غير مشروعة وغير ممكنة<sup>(١)</sup>، نظراً لأن العلم المشروع عنده هو الذي يستند على حدس حسي وخبرة تجريبية؛ ولما كنا لا نستقبل حدساً حسياً لا بالنفس ولا بالعالم باعتباره كلاً ولا بالألوهية، فقد أخرج كانط هذه الموضوعات من مجال البحث العلمي وأخرج الميتافيزيقا كلها من فئة العلوم المشروعة. وفي القسم الثاني من كتابه والمسمى «الجدل الترانسندنتالي» *Transcendental Dialectics*، عالج كانط هذه الموضوعات الثلاثة على أنها توقع العقل البشري في جدل مع نفسه وفي التناقض، وأطلق عليها «الأوهام الترانسندنتالية» *Transcendental Illusions*. فالأقيسة التي يتوصل بها العقل الخالص إلى وجود النفس وخصائصها وصفاتها هي عند كانط «أقيسة فاسدة»<sup>(٢)</sup> *Paralogisms*؛ والبراهين التي يتوصل بها العقل الخالص إلى إثبات طبيعة العالم من حيث القدم أو الحدوث، البساطة أو التركيب، الحرية أو الضرورة، وجود أو عدم وجود الكائن الضروري بإطلاق، هي كلها براهين متناقضة أطلق عليها كانط اسم «التناقض»<sup>(٣)</sup> *Antinomies*؛ والكائن اللامشروط الذي يعد الشرط الأول والنهائي لكل الشروط وهو الإله أو المثال الأعلى للعقل الخالص *Ideal*، أطلق عليه كانط «المثال الترانسندنتالي»<sup>(٤)</sup> *Transcendental Ideal*.

وهكذا اعتمد نقد كانط للميتافيزيقا على عدم مشروعية تطبيق مقولات الفهم البشري على عالم الأشياء في ذاتها، وعلى موضوعات لا نستقبل منها حدوساً حسية ولا نشكل على أساسها أي خبرة تجريبية؛ ذلك لأن العلم المشروع عند كانط هو العلم الذي يتم تأسيسه على حدس حسي (الرياضيات) وخبرة تجريبية (الفيزياء)،

(١) وتكرر الكلمات الدالة على عدم المشروعية وعدم الإمكان بالنسبة للميتافيزيقا كثيراً في «نقد العقل الخالص»، وكذلك تكرر الكلمات المقابلة مثل «مشروع» و«ممكن» والتي يحددها كانط في المعرفة التجريبية بعالم الظاهر.

Kant, *Critique of Pure Reason*, Avii, Axiv, Bxviii, Bxxx, A12/B26.

2) Ibid: A341/B399.

3) Ibid: A421/B449.

4) Ibid: A572/B600.

وقد كان هذان العلمان يشكلان النموذج المحتذى في عصر كانظ للحكم على علمية أو عدم علمية أى بحث آخر. فكل ما لا يمكن أن يكون موضوعاً لحسد حسى أو خبرة تجريبية ليس جديراً بأن يكون موضوعاً علمياً، وبالتالي فالميتافيزيقا ليست علمية نظراً لعدم علمية موضوعاتها.

وإلى هذا الحد فقط يتفق كانظ مع ابن رشد في نقد قياس الغائب على الشاهد. لكن وعلى الرغم من هذا الاتفاق، سئرى كيف أن ابن رشد قد أثبت مشروعية البحث الميتافيزيقى ومشروعية موضوعاته على الرغم من نقده لقياس الغائب على الشاهد. واستباقاً لما سيأتى بيانه نقول إن قياس الغائب على الشاهد هو من آليات الخطاب الجدلى، لأنه يستند على المقدمات المشهورة<sup>(١)</sup>، ولما كان القياس المعتمد على الشاهد لمعرفة الغائب يستند فى الحقيقة على المشهور - لأن الشاهد فى هذا القياس فى حكم المشهور لا فى حكم البين الواضح بنفسه - فإن قياس الغائب على الشاهد هو قياس جدلى بالدرجة الأولى، ولهذا رفضه ابن رشد فى سبيل قياس آخر برهانى فى مجال الميتافيزيقا.

لقد رد كانظ الميتافيزيقا كلها إلى الجدل، ونظر إلى منهجيتها فى التفكير على أنها أقيسة فاسدة ونقائض وأوهام ترانستدنتالية. وسوف نرى فيما يلى كيف أن ابن رشد قد تناول العلاقة بين الميتافيزيقا والجدل وكيف قدم حلولاً عديدة لمشكلة الخلط بينهما وحاول فض الاشتباك بينهما، وحدد لكل خطاب مجاله الخاص. فلم يكن ابن رشد فاصلاً للمقال الدينى عن المقال الفلسفى وحسب، بل فاصلاً للمقال الجدلى عن المقال البرهانى فى مجال البحث الميتافيزيقى أيضاً.

(١) ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة، ص ١١٦؛ ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطوطاليس فى الجدل. تحقيق وتعليق د. محمد سليم سالم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ٣٢، ٣٦-٣٨.

على الرغم من أن كانط يشترك مع ابن رشد في نقد قياس الغائب على الشاهد، إلا أن كانط يستخدم هذا النقد لرفض البحث الميتافيزيقي كله ولكل علوم الميتافيزيقي الثلاثة، من حيث إنها تستند كلها على هذا النوع من القياس. أما ابن رشد فهو يستخدم هذا النقد في حدود خاصة للغاية. فهو لا يرفض به كل البحث الميتافيزيقي، بل يرفض نوعاً معيناً منه وهو الذي ينتقل من الوجود الذي تفهمه النفس إلى الوجود خارج النفس، أو الذي يقيس الوجود خارج النفس على تخيل النفس لهذا الوجود. ففي «تهافت التهافت» يرفض ابن رشد أن يكون العالم متناهياً في الزمان، مرجعاً هذا الاعتقاد إلى أن النفس تتصور أن ما وقع في الماضي انقضى، وما ينتقضى فهو متناه بالضرورة، وما تناهى فله بالضرورة بداية<sup>(١)</sup>. كما يرفض في نفس

(١) في معرض نقد ابن رشد لفكرة حدوث العالم عند الغزالي بناءً على أن ما حدث في الماضي متناه وأن له بداية في الماضي، يقول: «والسبب في هذا الغلط أن الشيء إذا كان في النفس بصفة أوهم أنه يوجد خارج النفس بتلك الصفة. ولما لم يكن شيء مما (= تصوره النفسي) وقع في الماضي (لا يُتصور في النفس إلا متناهياً، ظن أن كل ما وقع في الماضي (وقوعاً فعلياً) أن هكذا طباعه خارج النفس» أي متناه. ومعنى هذا أن النفس، وابن رشد يقصد بها الفكر الإنساني، تعتقد في أن كل ما حدث في الماضي فهو حادث لأن ما حدث في الماضي له بداية في تصور النفس له. (تهافت التهافت، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع الدكتور محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ١٣٠). وما يهتما في هذا النص العبارة الأولى منه والتي تنكر أن يكون كل ما تتصوره النفس في ذاتها على هيئة موجود خارج النفس وعلى الحقيقة على نفس هذه الهيئة، ذلك لأن موقف ابن رشد هنا مشابه لنقد كانط لفكرة لا تناهى العالم من حيث المكان والزمان بناءً على لا تناهيهما في النفس، أو في ملكة الفهم بتعبير كانط. فقد اكتشف كانط في «الإستطيقا الترانسندنتالية» أن المكان والزمان لا متناهين بالنسبة للوعي الإنساني وحسب، وفي «الجدل الترانسندنتالي» أوضح أن لا تناهى المكان والزمان في الوعي لا يعني أنها لا متناهين في الحقيقة (نقد لقياس الغائب الأنطولوجي على الشاهد الإبستمولوجي)؛ فالوجود في الفكر عند كانط يختلف عن الوجود خارج الفكر، ذلك لأن المعرفة البشرية لا تعرف إلا الظاهر، وما تدركه في الظاهر حسب شروطها القبلية في المعرفة لا ينطبق على الشيء في ذاته. فكل ما يدركه الوعي الإنساني هو عالم الظاهر حسب الشروط الذاتية للمعرفة الإنسانية، وليس من حقنا أن نمثد بها هو شرط ذاتي لمعرفة الظاهر إلى معرفة عالم الأشياء في ذاتها لأنها هي الغائب الذي لا يستقبل الوعي الإنساني منه أية حدوس حسية أو خبرة تجريبية. إن نقد ابن رشد السابق للغزالي ونقد كانط للتوسيع اللامشروع لمقولات ملكة الفهم في معرفة الشيء في ذاته متشابهان لأنها =

الكتاب أيضاً قياس الإرادة الإلهية التي في الغائب على الإرادة الإنسانية التي في الشاهد. وفي «الضميمة في العلم الإلهي»، وكذلك في «التهافت» يرفض أن يكون في العلم الإلهي كلي وجزئي قياساً على العلم الذي في الشاهد وهو العلم الإنساني<sup>(١)</sup>. وبخصوص الإرادة أيضاً فهو يرفض تأخر الإرادة عن المراد وعن الفعل بالنسبة لإرادة الإله قياساً على الإرادة التي في الشاهد وهي الإرادة الإنسانية<sup>(٢)</sup>. ابن رشد إذن يوظف نقد قياس الغائب على الشاهد لرفض نوع واحد فقط من الميتافيزيقا وهو الميتافيزيقا الكلامية، والأشعرية منها على وجه الخصوص، وينظر إلى الميتافيزيقا الكلامية هذه على أنها تدخل في باب الجدل وفي الخطاب الجدل. وفي المقابل يدافع ابن رشد عن ميتافيزيقا أخرى هي الميتافيزيقا البرهانية، وهي ميتافيزيقا أرسطو مع تطوير ابن رشد لها وإكمامه إياها. وفي مقابل التمييز الرشدى بين الميتافيزيقا الكلامية الجدلوية والميتافيزيقا البرهانية، حكم كانط على كل بحث ميتافيزيقى بأنه جدل، وأنكر على الميتافيزيقا أن تكون برهانية وبذلك سحب منها صفة العلمية.

= يندرجان معاً تحت قياس الغائب (الذي هو عالم الأشياء في ذاتها) على الشاهد (الذي هو عالم الظاهر) ونقد لأخذ الشروط الذاتية الإنسانية للمعرفة على أنها شروط للأشياء في ذاتها. لكن الشاهد الذي يقاس عليه هذا الغائب عند ابن رشد في النص السابق ليس هو الشاهد المحسوس في العالم الواقعي المشاهد، بل هو شاهد النفس، أو الوعي الإنساني بالتعبير الكانطى، أى ما تتصوره النفس باعتباره شاهداً حسب قدراتها وشروطها المعرفية الذاتية. لقد أوضح لنا النص الرشدى السابق أن لديه جانباً آخر لنقد قياس الغائب على الشاهد، أكثر اتفاقاً مع النقد الكانطى؛ لأن الشاهد الذي يرفض ابن رشد قياس الغائب عليه هنا هو شاهد النفس الإنسانية، أى ما تتصوره النفس في ذاتها والذي لا يمكن أن يقاس عليه ما هو موجود حقيقة خارجها. فالنقد الكانطى أيضاً يتركز حول عدم إمكان توسيع الاستيمولوجى كى يستوعب الأنطولوجى.

(١) ابن رشد، ضميمة في العلم الإلهي. في، ابن رشد: فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال. مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع د. محمد عابد

الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) ابن رشد، تهافت التهافت، ص ١١٢.

### الميتافيزيكا التي نقدها كانط هي الميتافيزيكا الجدلية:

والسؤال هنا هو: كيف حوّل كانط الميتافيزيكا كلها إلى جدل؟ (وذلك كي يسحب منها كل صفة علمية). يتمثل هذا التحويل في أنه ركز في نقده للميتافيزيكا على نوع واحد فقط منها وسكت عن باقي الأنواع الأخرى. هذا النوع الذي تناوله كانط بالنقد هو النوع الجدلّي عن جدارة، وهذا ما سهل عليه وضع براهين علم النفس العقلي في صورة أقيسة فاسدة، وبراهين الكوزمولوجيا العقلية في صورة نقائض، وبراهين وجود الله على أنها ترتكب مغالطة إثبات وجود الشيء من مجرد فكرته<sup>(١)</sup>. ذلك لأن براهين علم النفس العقلي فاسدة بالفعل طالما كان هذا العلم يثبت نفساً مفارقة للبدن، بسيطة وروحية وتشكل جوهرأ قائماً بذاته وخالدة. وما سكت عنه كانط هو مذهب ميتافيزيقي آخر في النفس، يعالجها على أنها ليست مفارقة للبدن بل مرتبطة به وتشكل معه وحدة واحدة، وتموت بموته وليست أبداً جوهرأ مستقلاً عن البدن في أفعالها. هذه الميتافيزيكا المختلفة في النفس هي الميتافيزيكا الأرسطية - الرشدية - السبينوزية التي استبعدها كانط من نقده وسكت عنها عن قصد، وهذا بسبب اختياره لأكثر مذاهب ميتافيزيكا النفس جدلية كي يثبت جدلية الميتافيزيكا كلها.

وكذلك نجح كانط في تقديم علم الكوزمولوجيا العقلية على أنه متناقض مع ذاته ووضع براهينه في صورة نقائض مواجهة لبعضها البعض وأطلق عليها اسم «النقائض الكوزمولوجية للمعقل الخالص» *The Cosmological Antinomies of Pure Reason*، وما مكنه من وضع هذه البراهين في صورة نقائض أنه اختار أكثر الأفكار نقائضية في تاريخ الفلسفة: الحدوث والقدم، البساطة والتركيب في طبيعة العالم، الحرية والضرورة، وجود أو عدم وجود الكائن الضروري بإطلاق<sup>(٢)</sup>، واستبعد تماماً الحلول الوسطى المقدمة لهذه النقائض وأبرزها حلول ابن رشد نفسه. والدليل على أنه اختار الشكل النقائضي لوضع إشكالية القدم والحدوث، أنه عالج

1) Kant, *Critique of Pure Reason*, A336-8/ B393-6.

2) Ibid: A409ff/ B436ff.

هذه الإشكالية على أنها تخص الزمان والمكان<sup>(١)</sup>، ومعالجتها من هذه الجهة يوقع حتماً في التناقض الجدلي، في حين أن هذه الإشكالية لا تحل إلا باستبعاد الزمان والمكان واللجوء إلى الحركة وحدها كما فعل ابن رشد. فقد رأى ابن رشد أن السبيل الوحيد للفصل في إشكالية القدم والحدوث هو الحركة، وذهب إلى أن العالم قديم بحركة السماء القديمة، حادث بالحركات الجزئية الحادثة<sup>(٢)</sup>. حل التقيضة إذن هو التوسط فيها والقول كما قال ابن رشد بالقدم بالكل والحدوث بالجزء، وكذلك بالقدم واللاتهاى من جهة الحركة، والتناهى من جهة المكان. وهو المذهب الذى سكت عنه كانط واستبعده عن قصد كى يتمكن من إبراز التناقض في أكثر المذاهب الميتافيزيقية تناقضاً.

وكذلك فعل كانط في التقيضة الثالثة التى قدمها في صورة برهانين متناقضين على سببية تفعل بحرية وسببية تفعل بالضرورة الطبيعية المطلقة<sup>(٣)</sup>. وكان قصده في ذلك هو مواجهة مذهب الخلق بالمذهب الدهرى الذى يقول إن الطبيعة تسير نفسها بنفسها في حتمية وأنه ليست هناك إرادة حرة تفعل فيها. لكن أضمر كانط هنا

(١) يذهب كانط في نقده لتقيض القائل بأن العالم لا متناه ولا محدود إلى أن هذا الموقف غير مشروع؛ صحيح أن حد العالم غير معطى في الخدس الحسى وبالتالي غير موجود تجريبياً، إلا أننا لا نستطيع أن ننظر إليه على أنه كذلك بطريقة مطلقة. أى أن عدم وجود حد للعالم تجريبياً وإستيمولوجياً لا يعنى أن العالم غير محدود في ذاته أنطولوجياً (A521/ B549). ونلاحظ هنا استخدامه لنقد قياس الغائب على الشاهد، ذلك الذى يتحول على يديه من مجرد قياس إلى توسيع مقولات ومبادئ ملكة الفهم القبلى إلى البحث فيما يتجاوز الخبرة التجريبية. هذا بالإضافة إلى أن كانط يوسع من نقده ويمتد به إلى كل الميتافيزيقا بكل أنواعها، المثبتة لتناهى العالم والمثبتة للاتناهى في الوقت نفسه، في حين أن ابن رشد نقد فكرة الحدوث فقط ودافع عن القدم. إن نفس نقد قياس الغائب على الشاهد يستخدمه ابن رشد لإثبات القدم ونقد الحدوث، ويستخدمه كانط لرفض إمكانية الفصل من الأساس بين القدم والحدوث. أى أن كانط يستخدم نقد قياس الغائب على الشاهد؛ لكن الشاهد الذى يرفض قياس الغائب عليه هو الشروط القبلى الذاتية للمعرفة البشرية.

(٢) ابن رشد: تهاقت التهاقت، ص ١٦٥، ١٦٩.

سؤالاً يقول: كيف يمكن أن نفهم فاعلية الإله وسببته إذا كان هناك هذا التناقض بين نوعي السببية: سببية الحرية وسببية الضرورة الطبيعية؟ إن كانط يشير بذلك ومن طرف خفي إلى الصراع الفلسفي حول الطبيعة الحقيقية للفعل الإلهي: هل هو حتمي تماماً أم يسير وفق إرادة حرة؟ والذي غاب عن كانط في هذه النقيضة أن فاعلية الإله لا يمكن قياسها على الحرية الإنسانية ولا على الضرورة الطبيعية. وفي هذا السياق يظهر لنا ابن رشد وحله لهذه الإشكالية الذي قدمه في «تهافت التهافت». إذ بعد أن ميز بين نوعين من الفاعل: الفاعل بالإرادة والفاعل بالطبيعة (الفاعل بالإرادة هو مثل الإنسان بيني بيتاً، والفاعل بالطبيعة هو مثل النار تحرق)، تساءل عن حقيقة الإله باعتباره فاعلاً: هل هو فاعل بالإرادة أم هو فاعل بالطبيعة؟ هذه هي النقيضة الكانطية الثالثة بالضبط؛ فالقضية فيها تشير إلى الإله باعتباره فاعلاً بالإرادة الحرة المقاسة على الإرادة الإنسانية غير الخاضعة للحتمية الطبيعية، ونقيض القضية يشير إلى الفعل الإلهي باعتباره حتمياً وباعتباره هو نفسه قانون الطبيعة الضروري. أي أن هذه النقيضة الثالثة تشير إلى التناقض في فهم فعل الله بين فهمه كفاعل بالإرادة وكفاعل بالطبيعة والذي أبرزه ابن رشد. اكتفى كانط بوضع النقيضة هكذا وبتلك الصورة النقائضية، وما غاب عنه أنه عندما وضع الفعل الإلهي في هذه الصورة النقائضية فقد كان يقيسه على فعل الإنسان وفعل الطبيعة، ويكون كانط بذلك قد وقع في قياس الغائب على الشاهد، وكأنه قال: فعل الله إما أن يكون مثل الفعل الإنساني حراً غير خاضع لحتمية وضرورة الطبيعة، أو يكون طبيعياً حتمياً مثل القانون الطبيعي. أما ابن رشد فنراه يتوسط في نظريته في الفعل الإلهي بين الفعل بالإرادة والفعل بالطبيعة، ويرفض أن تقاس الإرادة الإلهية على الإرادة الإنسانية وعلى الفعل الطبيعي على السواء، ويذهب إلى أن الإرادة الإلهية لا هي هذه ولا هي تلك، بل هي إرادة مختلفة لا تشترك مع الإرادة الإنسانية إلا في الاسم<sup>(١)</sup>. ذلك لأن الفعل الإلهي حتمي وضروري ولا يمكن تغييره مثله مثل الفعل

الطبيعي، لكنه في الوقت نفسه عن حكمة وتدبير وإرادة وضعت للطبيعة قانونها، ولن تجد لسنة الله تبديلاً. وهكذا نجح ابن رشد في تفادي إشكاليات النقيضة الكانطية الثالثة.

**تعامل كانط مع موضوعات الميتافيزيقا على أنها أوهام ترانسندنتالية:**

يعرّف كانط الوهم الترانسندنتالي بأنه ذلك النزوع، الذي يفسره على أنه طبيعي متأصل في العقل البشري، لأخذ المطلب المنطقي بضرورة وجود وحدة تامة في الفكر على أنه مطلب أنطولوجي بضرورة وجود نفس هذه الوحدة في الأشياء ذاتها بمعزل عما إذا كانت هذه الوحدة معطاة في الخبرة التجريبية أم لا<sup>(١)</sup>. أي أن الوهم الترانسندنتالي عند كانط هو نتيجة قياس الغائب على الشاهد، والشاهد هنا هو الشروط الذاتية للمعرفة البشرية. هذا القياس في حد ذاته يفسره كانط أولاً على أنه مغالطة Fallacy، وثانياً على أنه توسيع غير مشروع للشرط الذاتي للمعرفة كى يستوعب الضرورة الأنطولوجية للوجود. أي أن التوسيع اللامشروع عنده هو في حد ذاته مغالطة في أخذ الشرط الذاتي للمعرفة Subjective Condition على أنه ضرورة أنطولوجية Ontological Necessity.

لكن هل طبق كانط نقده لقياس الغائب على الشاهد على وجه صحيح أم أنه أخطأ في تطبيقه؟ أعتقد أنه بالغ في تطبيقه، ذلك لأنه سلم منذ البداية بأن شرط المعرفة يجب أن يكون خاصاً بالذات العارفة وحدها، وبذلك فصل بينه وبين الضرورة الأنطولوجية. صحيح أن ابن رشد قد مارس نقداً شبيهاً بذلك<sup>(٢)</sup>، إلا أنه لم

1) Kant, *Critique of Pure Reason*, (A297/ B354).

٢) يقول ابن رشد حول مواضع السوفسطائيين التي هي أساليبيهم في تضليل المخاطب وإفحام الخصم إنها سبعة مواضع مغلطة، وأهمها بالنسبة لموضوعنا اثنان: «أحدها إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات، والثاني: أخذ المقيد مطلقاً بأن يؤخذ ما سيبه أن يصدق مقيداً فقط على أنه صادق بإطلاق...» (ابن رشد: تلخيص السفسطة. تحقيق محمد سليم سالم. وزارة الثقافة، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٧). أخذ المقيد مطلقاً يشبه قياس الغائب على الشاهد، لأن هذا =

يفصل بين الشرط الإبيستيمولوجي والضرورة الأنطولوجية كما فعل كانط، ولم ينكر على المعرفة البشرية إمكان إدراكها للحقائق الأنطولوجية العليا للأشياء.

وقد كان كانط متناقضاً مع نفسه فيما يخص نظريته في الوهم التراندنتالي. ذلك لأنه أنكر في نقده للكوزمولوجيا العقلية إمكان توصل العقل الخالص إلى تصور تراندنتالي للعالم باعتباره كلاً على أساس أن العالم في كليته غير خاضع للحدس الحسي وغير معطى باعتباره كلاً للخبرة التجريبية<sup>(١)</sup>، لكنه يعود في الأجزاء الأخيرة من «نقد العقل الخالص» ليؤكد على أن وحدة المعرفة ليست ممكنة إلا بناءً على افتراضنا لوحدية نسقية تراندنتالية للطبيعة؛ فليس هناك فرق بين ما أطلق عليه «العالم باعتباره كلاً مكتملاً مكتفياً بذاته» والذي وصفه بأنه وهم تراندنتالي من جهة، وبين «الطبيعة باعتبارها وحدة نسقية تراندنتالية». يقول كانط عن هذه الوحدة: «من الصعب بالتأكيد أن نفهم كيفية ضرورة وجود مبدأ منطقي يضمن به العقل وحدة على القواعد [المنظمة للمعرفة البشرية] إلا إذا افترضنا أيضاً مبدأ تراندنتالياً تكون به تلك الوحدة النسقية مفترضة قبلياً باعتبارها متضمنة في الموضوعات... فكي نضمن محكاً تجريبياً [للحقيقة] فليس أمامنا من خيار سوى افتراض الوحدة النسقية للطبيعة باعتبارها صادقة موضوعياً وضرورية<sup>(٢)</sup>». ومعنى هذا أن كانط الذي سبق وأن أنكر إمكان التفكير المشروع في العالم باعتباره كلاً

= القياس يتضمن تطبيق شروط الشاهد التي هي مقيدة وخاصة به وحده على الغائب الذي لا نعرف ما إذا كان مقيداً بشروط تقييد الشاهد أم لا. يناظر هذا الموضوع عند كانط أخذ شروط المشروط على أنها شروط اللامشروط، مثل النظر إلى النفس على أنها جوهر بسيط روحي وذات هوية واحدة قياساً على المشروط الذي هو الأنا أفكر وطبيعته الإبيستيمولوجية؛ كما أن كل ما يقوله كانط عن انقسام علوم النفس والكوزمولوجيا واللاهوت حسب مقولات الكم والكيف والعلاقة والجهة هو من نفس النوع. كل الفرق أن كانط يطلق على القياس الميتافيزيقي أنه توسيع غير مشروع، والتوسيع هو توسيع لشروط المقيد على المطلق. ولأن الاستدلال الميتافيزيقي يتضمن الحكم على الغائب بالشاهد، ولأن هذا الحكم عند القدماء وابن رشد خاصة هو في حقيقته جدل، فلهذا السبب يطلق كانط على الاستدلالات الميتافيزيقية «الجدل التراندنتالي».

1) Ibid: A484/ B512.

2) Ibid: A651/ B679.

complete whole في «النقائض الكوزمولوجية للعقل الخالص»، عاد في الجزء المعنون «المبدأ التنظيمي للعقل الخالص بالنظر إلى الأفكار الكوزمولوجية»<sup>(١)</sup> ليعلن عن ضرورة افتراض وحدة نسقية للطبيعة Systematic Unity of Nature. صحيح أنه قَبِل الطبيعة باعتبارها كلاً نسقياً على سبيل الافتراض الضروري لاكتمال المعرفة البشرية بالطبيعة ولإضفاء الوحدة والنسقية على المعرفة البشرية ذاتها، إلا أن نقده لوجود هذه الوحدة النسقية كحقيقة أنطولوجية قائمة خارج المعرفة البشرية يهدم الافتراض نفسه، وكأنه يقول «فكّر في الطبيعة كما لو أنها تشكل وحدة نسقية»، على سبيل الافتراض النظري البحث غير المدعم بأساس أنطولوجي، لأنه سبق وأن قطع الطريق أمام أي بحث أنطولوجي في حقيقة العالم في ذاته. إن كان لا يهيمه ما إذا كان في العالم وحدة نسقية أم لا، وكل ما يهيمه أن تكون هذه الوحدة النسقية في المعرفة البشرية وحسب، بصرف النظر عن وجودها أو عدم وجودها في الواقع الأنطولوجي الحقيقي. لقد سبق لكانط أن أعلن أن التفكير في العالم باعتباره كلاً هو وهم ترانسندنتالي، لكنه عاد ليقول إن الوحدة النسقية للطبيعة يجب افتراضها باعتبارها مبدأً قَبلياً ترانسندنتالياً لضمان حقيقة المعرفة.

وقد كان مبرر كانط في هذا التناقض الذي وقع فيه هو نظريته في التمييز بين الاستعمال الإنشائي Constitutive Employment والاستعمال التنظيمي Regulative Employment لأفكار العقل الخالص، وكذلك نظريته في التمييز بين الواقعية الترانسندنتالية Transcendental Realism والمثالية الترانسندنتالية Transcendental Idealism. ففيما يخص التمييز الأول بين الاستعمالين الإنشائي والتنظيمي لأفكار العقل الخالص، ذهب كانط إلى رفض الاستعمال الإنشائي لها إذا كانت ستوظف باعتبارها أفكاراً تتصف بالواقعية الأنطولوجية أو تعبر عن واقع ترانسندنتالي، أي ميتافيزيقي<sup>(٢)</sup>. فالعقل البشري لا يمكنه حسب قدراته القبلية المتأصلة فيه الفصل في

1) Ibid: A508/ B536.

2) Ibid: A643/B671.

الطبيعة الحقة للعالم، ولا يمكنه الفصل في طبيعة النفس الإنسانية ولا حقيقة الإله وعلاقته بالعالم ونمط فعله في هذا العالم. وعندما يحاول العقل البشري البحث في هذه المسائل يقع في التناقض ضرورة ولا يصل إلى أي يقين أبداً. وهذا هو الاستعمال الإنشائي لأفكار العقل الخالص، أي استعمالها لإنشاء أو تأسيس معرفة بالأشياء في ذاتها. أما الاستعمال الآخر الذي قبله كانط لأفكار العقل الخالص فهو الاستعمال التنظيمي، أي استخدامها لإضفاء الوحدة والنسقية على المعرفة البشرية وحسب. فلما كانت المعرفة البشرية في حاجة إلى تصور عن الوحدة التامة الكاملة لمجمل عمليات التفكير، فإن تصوراً عن الأنا أفكر ضروري لهذه المعرفة، وليس التصور الميتافيزيقي عن النفس باعتبارها الجوهر الروحي البسيط. ولما كانت المعرفة البشرية في حاجة إلى النظر إلى الطبيعة على أنها كل نسقي مكتف بذاته وكامل داخل ذاته وذلك كي تستقيم عملية التفكير فيها، فعلى المفكر حسب كانط أخذ هذه النظرة للطبيعة كما لو كانت صحيحة، أي باعتبارها افتراضاً نظرياً وحسب<sup>(١)</sup>. ولما كانت المعرفة في حاجة إلى فكرة الإله باعتباره العلة الحرة الخالقة للعالم كي تستطيع تفسير أصل هذا العالم وكيفية نشأته، فعلى المفكر حسب كانط افتراض مثل هذه الفكرة أيضاً، كما لو كانت حقيقية<sup>(٢)</sup>. وهذا هو الاستعمال التنظيمي لأفكار العقل الخالص كما وصفه كانط.

وليس هذا هو تناقض كانط الوحيد في فلسفته كلها؛ ذلك لأنه عامل أفكار النفس والعالم والإله في «نقد العقل الخالص» على أنها أوهام ترانسندنتالية، ثم عاد في «نقد العقل العملي» ليقبلها باعتبارها مسلمات للفعل الأخلاقي العملي، وكان لسان حاله يقول «افعل كما لو أن الإنسان حر، وكما لو أن هناك مملكة للغايات، وكما لو أن

1) Ibid: A509, A517-518/B545-546, B537

2) Ibid: A617-618/B645-646.

هناك مُشرِّعاً أخلاقياً للكون<sup>(١)</sup>. فكيف يصف كانط أفكار الحرية وعالم الغايات النهائية والألوهية في «نقد العقل الخالص» بأنها أوهام، ثم يقبلها في «نقد العقل العملي» باعتبارها مسلمات للعقل العملي الأخلاقي؟ إما أن يكون الوهم وهماً على الحقيقة وبالتالي نستغنى عنه تماماً، أو لا نعتبره وهماً من الأصل. لكن يبدو أن كانط قد انتهى إلى النظر إلى الأوهام على أنها مفيدة عملياً وإيستيمولوجياً في الوقت نفسه. والحقيقة أن هذا كان رجوعاً منه إلى نظرية ازدواجية الحقيقة التي كانت سائدة في العصور الوسطى وعصر النهضة لدى الرشدية اللاتينية.

من هنا نرى كيف أن كل القضايا الميتافيزيقية التي رفض كانط الفصل فيها بناء على نظريته في عدم مشروعية البحث الميتافيزيقي، كان ابن رشد قد قدم لها حلولاً بمنهج مختلف، نظراً لاعتقاده في إمكان البحث الميتافيزيقي من جهة، ولنجاحه في التمييز بين الميتافيزيقا والجدل من جهة أخرى. لنبدأ في الجزء التالي بتوضيح كيفية تبرير ابن رشد للبحث في الميتافيزيقا ونقارنه بالرفض الكانطي لها.

## ثانياً - الميتافيزيقا بين المشروعية واللامشروعية

### منهج البحث الميتافيزيقي:

في مقابل كانط الذي نظر إلى طريقة البحث في الميتافيزيقا على أنها توسيع غير مشروع لمقولات ملكة الفهم البشري كى تستوعب موضوعات عالم الأشياء في ذاتها (عالم الغيب)، وعلى أنها طريقة خاطئة في تطبيق طريقة البحث في عالم الظاهر على البحث في عالم الأشياء في ذاتها، نرى ابن رشد لا يفرد للبحث الميتافيزيقي طريقة خاصة بل يصرح بأنها هي نفس طريقة البحث في الطبيعة. يقول ابن رشد: «وأما

1) Kant, Critique of Practical Reason. Translated and edited by Mary Gregor, Introduction by Andrews Reath. (Cambridge University Press, Cambridge, 1997), pp. 155-157ff.

أنحاء التعليم المستعمل فيه [في علم ما بعد الطبيعة]<sup>(١)</sup>، فهي أنحاء التعليم المستعملة في سائر العلوم. وأما أنواع البراهين المستعملة فيه أيضاً، فهي أكثر ذلك دلائل، إذ كنا نسير أبداً [دائماً] من الأمور التي هي أعرف عندنا إلى الأمور التي هي أعرف عند الطبيعة. لكن كما قيل: جل ما في هذا العلم إما أن يكون أموراً بينة، أو قريبة من البينة بنفسها، أو أموراً تبينت في العلم الطبيعي<sup>(٢)</sup>. أما قوله «أنحاء التعليم المستعمل فيه، فهي أنحاء التعليم المستعملة في سائر العلوم» فيعني أنه ليس هناك منهج خاص بالميتافيزيقا، بعكس كانط الذي ذهب إلى أن منهج التفكير الميتافيزيقي يقوم على تجاوز الخبرة التجريبية وتوسيع مقولات ملكة الفهم على نحو غير مشروع لاستخدامها فيما لا يخضع للحدس الحسي. ففي حين فصل كانط فصلاً حاداً بين منهج للتفكير في الطبيعة ومنهج للتفكير فيما بعد الطبيعة، حاكماً على الأخير باللامشروعية، يصرح ابن رشد هنا بأن المنهج واحد، والسبب في ذلك يرجع إلى أن العلم واحد. كما تعني عبارة ابن رشد السابقة أن هناك تداخلاً أصلياً بين البحث الطبيعي والبحث الميتافيزيقي لا يمكن الانفكاك منه. وهذا هو ما تؤكد المنظومة الأرسطية عبر كل أجزاءها. فالعلم الطبيعي وعلم ما بعد الطبيعة متداخلان ويكملان بعضهما البعض. أما علم النفس الأرسطي فهو يتصف بالجانبين الطبيعي والميتافيزيقي معاً كما أشار ابن رشد إلى ذلك في كل شروحه على كتاب النفس، وخاصة في شرحه الكبير<sup>(٣)</sup>.

(١) ما بين هذين القوسين [ زيادة مني لتوضيح النص.

(٢) ابن رشد: تلخيص ما بعد الطبيعة. حققه وقدم له د. عثمان أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة ١٩٥٨. ص ٧.

(٣) حيث يشير ابن رشد إلى ضرورة معرفة الجانب العاقل من قوى النفس لمعرفة الفلسفة الأولى: Averroes, *Long Commentary On The "De Anima"*. Translated with Introduction and notes by Richard C. Taylor, with Therese-Anne Druart, subeditor (New Haven & London: Yale University Press, 2009), P. 327.

وأما قوله «وأما أنواع البراهين المستعملة فيه أيضاً، فهي أكثر ذلك دلائل»، فيعنى أن براهين الميتافيزيقا أدلة تشير إلى مطالبها وتؤدى إليها على نحو غير مباشر، ذلك لأن موضوعات الميتافيزيقا مفارقة، ومن طبيعة البرهان على المفارق أن يدل وحسب، أى يشير إلى الجهة التى يكون عليها المفارق موجوداً مع الاحتفاظ بسبباً اختلاف وجوده عن الوجود المحسوس. أما طبيعة البرهان على الحسى والطبيعى والمشاهد فهو الإشارة لا الدلالة، لأن البرهان فى علوم الطبيعة يشير إلى المحسوس. الدلالة إذن تكون للمفارق والإشارة للمحسوس. صحيح أن ابن رشد قد ذهب إلى أن الميتافيزيقا تستعمل البراهين مثلها مثل العلم الطبيعى، إلا أنه خصصها عندما ذهب إلى أنها دلائل، وهى دلائل يقينية بالطبع لأنها تستند على ما تبرهن فى العلم الطبيعى.

وإذا كان تخصيص ابن رشد للبراهين فى موضوعات الميتافيزيقا على أنها دلائل يحمل اعترافاً ضمنياً منه بعدم اختلاف البرهان فى الميتافيزيقا عن البرهان فى العلم الطبيعى، إلا أن هذا لا يعنى أبداً أن البرهان فى الميتافيزيقا يتجاوز الخبرة التجريبية بحجة أنه يدل على مطلوية، ذلك لأنه يأخذ مقدماته من العلم الطبيعى ويستنتج منها الضرورى فى مجال المفارقات. ولهذا السبب أكمل عبارته السابقة بقوله: «إذ كنا إنما نسير أبداً من الأمور التى هى أعرف عندنا إلى الأمور التى هى أعرف عند الطبيعة»؛ والأمور التى هى أعرف عندنا هى المنطق ومقولاته، والأمور التى هى أعرف عند الطبيعة هى نفس هذه المقولات لكن كما تتجلى فى جانبها الطبيعى والمابعد الطبيعى<sup>(١)</sup>. فهى مقولات واحدة فى جانبها الطبيعى والمابعد الطبيعى، لأنه ليس هناك انفصال بينها حسب ابن رشد وأرسطو، على العكس من كانط الذى

(١) لكن الملاحظ أن عبارة ابن رشد تبدو أنها ناقصة إذا حكمنا عليها بأنها تبرر مشروعية الميتافيزيقا، ذلك لأنها تقول «إذ كنا إنما نسير أبداً من الأمور التى هى أعرف عندنا إلى الأمور التى هى أعرف عند الطبيعة»، وكان يجب على ابن رشد أن يكملها هكذا «ونسير من الأمور التى هى أعرف عند الطبيعة إلى الأمور التى هى أعرف عند ما بعد الطبيعة».

فصل بين عالم الظاهر وعالم الأشياء في ذاتها أولاً، تمهيداً لقطع الطريق أمام أى امتداد لمقولات الفهم البشرى إلى المجال الميتافيزيقي.

صحيح أن علم ما بعد الطبيعة هو البحث في المفارقات، إلا أن هذه المفارقات ليست منفصلة عن الطبيعة بل هي محايثة لها وتحالطها، وهذا كما أثبت ابن رشد نفسه في شروحه على كتاب النفس، إذ أوضح كيف أن كل قوة من قوى النفس هي كمال للقوة الأدنى منها حتى الارتقاء إلى العقل الهولاني الذي هو الكمال الأخير للنفس الحاسة والكمال الأول للقوة العاقلة. والهولاني مفارق، أى أنه موضوع ميتافيزيقي عن جدارة، لكنه في الوقت نفسه داخل في صميم مبحث النفس الأرسطي الذي يصنف عادة على أنه من العلوم الطبيعية<sup>(١)</sup>. هذه المحايثة للمفارق داخل المحسوس، ومخالطته للطبيعي غائبة عن كانط الذي المفارقات عنده هي المتعاليات المتجاوزة للعالم الطبيعي وكأنها في عالم آخر منفصل مثل عالم المثل الأفلاطونية.

وأما قول ابن رشد: «جل ما في هذا العلم إما أن يكون أموراً بينة، أو قريبة من البينة بنفسها، أو أموراً تبينت في العلم الطبيعي»، فيعنى أن علم ما بعد الطبيعة يعتمد على الأمور الواضحة بذاتها، أى البديهيات، والأمور القريبة من البديهيات التي هي المبرهنات المؤسسة عليها؛ أو نتائج العلم الطبيعي، ذلك العلم المعتمد على المشاهدات الحسية وعلى التفكير في المحسوس والمخالط للمادة. ومعنى هذا أن علم ما بعد الطبيعة ليس بدعاً بين العلوم، ومنهجه ليس خاصاً به وحده، بل هو المنهج العلمي الواحد المشترك بين كل العلوم. كما لا يختص بموضوع متمايز منفصل تماماً عن موضوعات العلم الطبيعي. وأبرز مثال على ذلك، أن المحرك الأول مبرهن عليه في علم الطبيعة<sup>(٢)</sup> قبل أن تكون طبيعته وطبيعة فعله موضوعاً لعلم ما بعد الطبيعة

(١) ابن رشد: تلخيص كتاب النفس. تحقيق وتعليق ألفرد ل. عبري. مراجعة د. محسن مهدي.

تصدير أ.د. إبراهيم مذكور. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٤. ص ١٢٤.

(٢) ابن رشد: الجوامع في الفلسفة. كتاب السماع الطبيعي. حققه وعلق عليه جوزيف بويج.

المعهد الأسباني العربي للثقافة. المجلس الأعلى للبحوث العلمية، مدريد ١٩٨٣. ص ٤٤،

(في مقالة اللام). كما أن نفس المقولات المحمولة على موضوعات العلم الطبيعي هي ذاتها المحمولة على موضوعات ما بعد الطبيعة لكن بجهة أخرى. فبينما تُحمل المقولات على موضوعات العلم الطبيعي باعتبارها محسوسة، فإنها تُحمل على موضوعات ما بعد الطبيعة من جهة أنها مفارقة، لكن مفارقتها هذه لا تجعلها منقطعة عن العالم الطبيعي، بل تجعلها هي المبادئ البعيدة لمبادئ الطبيعة.

وتتضمن العبارة الأخيرة فكرة أن علم ما بعد الطبيعة لا يعتمد على قياس الغائب على الشاهد، ذلك لأن الانتقال «من الأمور التي هي أعرف عندنا إلى الأمور التي هي أعرف عند الطبيعة» هو انتقال من الأعراف إلى الأعراف، لا من الشاهد إلى الغائب. والمشكلة التي وقع فيها كانط أنه أنكر إمكانية معرفة الأعراف عند الطبيعة في ذاتها، وقصر المعرفة على الأعراف عندنا عن الطبيعة وحسب. وليس هناك مجهول في هذه النقلة الرشدية بما هو أعرف عندنا إلى ما هو أعرف عند الطبيعة؛ هناك فقط مطلوب. ومشكلة كانط أنه عالج المطلوب الميتافيزيقي على أنه مجهول وترانستدنتالي متجاوز للخبرة التجريبية، أي لما يمكن أن تتوصل إليه المعرفة البشرية بيقين وصدق؛ وبذلك حكم بلامشروعية البحث فيه، في حين أن الشروط القبلية للمعرفة ذاتها وحسب تحليلات كانط غير معطاة للحدس الحسي ولا للخبرة التجريبية لأنها هي ما يؤسس هذه الخبرة ابتداءً.

كل ما يقوله ابن رشد هنا هو رد غير مباشر على النقد الكانطي، وذلك لأن ما بعد الطبيعة ليس مجهولاً وليس غائباً بل هو مفارق للمحسوس وحسب، لا للعالم المحسوس كله كما اعتقد كانط وكما أكد هو على ذلك في تمييزه بين عالم الظواهر وعالم الأشياء في ذاتها. والمفارق عند ابن رشد ليس شرطاً فيه أن يكون مجهولاً أو غائباً، لأنه حاضر بالفعل في الشاهد باعتباره المبدأ البعيد له، مثل وضع العقل الهولاني الذي هو مفارق بالنظر إلى قوى النفس الأخرى، في حين أنه محايث للعملية المعرفية إذ هو حاضر فيها وهو الذي يشكل لها الأساس النهائي. كما أن قوله إن البحث في علم ما بعد الطبيعة يستند على «أمور تبينت في العلم الطبيعي...»

يعنى أن الأمر هنا ليس انتقالاً من الشروط الذاتية للمعرفة إلى الشروط الأنطولوجية للوجود في ذاته كما ذهب كانط، بل الانتقال هنا هو من الشاهد بالنسبة إلينا إلى الشاهد بالنسبة للطبيعة، إلى الغائب في ما بعد الطبيعة، ذلك الذي لا يخضع للمشاهدة الحسية بل للمشاهدة العقلية، أي للنظر العقلي. لقد كان ابن رشد مدركاً لمدى التداخل بين الميتافيزيقي والطبيعي ولعدم إمكانية الفصل الحاسم والتام بينهما<sup>(١)</sup>، ومحايثة المفارق للمحسوس بدرجة مكنته من تبرير مشروعية البحث الميتافيزيقي من داخل العلم الطبيعي، سواء كان علم الطبيعة أو علم النفس.

#### ابن رشد وكانط حول المعلوم والمجهول:

إن الميتافيزيقي البرهانية اليقينية عند ابن رشد لا تتضمن قياس الغائب على الشاهد، بل تتأسس في الانتقال من المعلوم إلى المجهول؛ وبالتالي فكل الفرق بين الميتافيزيقي الجدلي من جهة والميتافيزيقي البرهانية من جهة أخرى هو في قياس فاسد في حالة الأولى، وانتقال مشروع وعلمي تماماً في حالة الثانية؛ والفرق هو أيضاً بين «الغائب» و«المجهول»، إذ ليس هناك أي ترادف بينهما. فالمجهول يستوى فيه أن يكون في الطبيعة أو في ما بعد الطبيعة. ذلك لأن كل المبادئ الأولى للطبيعة مثل الأسباب الأربعة هي مجهولة بالنسبة لنا على الرغم من أنها عاملة في المجال المحسوس ولا تنتمي للغيبيات، وكذلك الحال بالنسبة للمحرك الأول الذي هو مجهول أيضاً لكنه مفارق وليس مخالطاً ومحايثاً لأشياء الطبيعة كالحال بالنسبة للأسباب الأربعة. واستتباط المجهول من المعلوم عند ابن رشد يجب أن يستند على شيء مشترك بينهما.

(١) حول وحدة الموضوع بين العلم الطبيعي والميتافيزيقي، انظر: محمد المصباحي، «حق النظر في المبادئ الأولى بين الفلسفة والعلم»، منشور في «الوجه الآخر لحدائث ابن رشد»، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠٩.

لكن كيف نعرف أن شيئاً مشتركاً بينهما ونحن نجهل المجهول أصلاً؟ هذه هي العقبة التي وضعها كانط ورفض على أساسها الميتافيزيقا كلها. فالمعلوم عند كانط هو المشروط بشرياً والمقيد بحدود المعرفة البشرية، وليس من حقنا حسب كانط مدّه إلى المجهول، لأنه ليس هناك أي طريق بالنسبة لكانط نعرف منه أي شيء مشترك بين عالم الظاهر المعلوم لنا وعالم الأشياء في ذاتها الذي نجهل عنه كل شيء. لكن ابن رشد كان قد حل هذه الإشكالية، وذهب إلى أننا يمكن بالفعل أن ندرك الواسطة بينهما، وهي تتمثل في أن الانتظام والترتيب والضرورة في الطبيعة تشير كلها إلى نظام وترتيب وضرورة في عالم ما بعد الطبيعة<sup>(١)</sup>. فالحتمية شاملة والضرورة واحدة في الكون كله. ومعنى هذا أن المجهول ليس مجهولاً إلا بالنسبة لإدراكنا الحسى وحده والذي لا يستطيع تعقل حضور المفارقات ودورها الأساسى في المحسوسات، أما النظر العقلى فهو وحده الذى يستطيع أن يعقل ما ليس مجهولاً إلا للحس وحده، ذلك لأن المفارق من طبيعته ألا يكون موضوعاً للحس وهو موضوع للعقل وحده. إن الانتقال من المعلوم إلى المجهول عند ابن رشد يستند على أساس أنطولوجى مشترك بينهما يكتشفه العقل في مجال المعلوم والمُشاهد، وهو الضرورة التى تحكم العالم كله، والتى يجب أن تكون شاملة للطبيعة ولما بعد الطبيعة، وإلا لكانت ضرورة ناقصة لو اقتصرنا على الطبيعة وحدها. إن مشروعية الميتافيزيقا عند ابن رشد تستند على محاثة المفارق للطبيعى وعلى قدرة العقل البشرى على تعقل حضور هذا المفارق فى الطبيعى<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن رشد، تهافت التهافت، ص ٥٠٥-٥٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١٤-٥١٥.

### الوضع البرهاني للبحث الميتافيزيقي حسب ابن رشد<sup>(١)</sup>:

كان ابن رشد حريصاً على توضيح أن الميتافيزيقا تصل بالفعل إلى مرتبة العلم البرهاني اليقيني طالما فهمناها على أسس أرسطية. ذلك لأن أرسطو في نظر ابن رشد قد أقام الميتافيزيقا على أسس ثابتة من العلم الطبيعي وجعلها الامتداد المنطقي لهذا العلم. ولذلك نرى ابن رشد يؤكد دائماً على أن طريقة البحث في علم ما بعد الطبيعة هي نفسها طريقة البحث في سائر العلوم وهي المتأسسة في البحث في الدليل الذي يمكننا من الانتقال من المعلوم إلى المجهول؛ سواء كان هذا المجهول متمياً إلى المجال الطبيعي أو المابعد طبيعي. وبذلك شدد ابن رشد على أن البرهان المستخدم في الميتافيزيقا هو برهان الدليل<sup>(٢)</sup>.

وبرهان الدليل هو الذي ينتقل من المسببات إلى الأسباب، وقد قال عنه ابن رشد إنه هو المستخدم في كل العلوم، وأن العلم الميتافيزيقي يستخدمه أيضاً. هذا النوع من البرهان هو الذي يواجه به ابن رشد طريقة المتكلمين في قياس الغائب على الشاهد، ذلك لأن برهان الدليل لا يبدأ بالغائب أو المجهول كمطلب ثم يقيس عليه الشاهد، بل يسير على العكس من المعلوم، أو «من الأعراف عندنا»، إلى المجهول أو «الأعراف عند

(١) استقننا في هذا الجزء من الأبحاث التالية، التي أكدت لنا صحة تحليلاتنا السابقة من جهة، ولفقت انتباهنا إلى المزيد من النصوص الرشدية المؤكدة لصحة هذه التحليلات من جهة أخرى:

Di Giovanni, Matteo: "Demonstration and First Philosophy. Averroes on Met. Zeta as Demonstrative Examination (al-Fahs al-burhani). *Documenti e Studi Sulla Tradizione Filosofica Medievale*, 20 (2009), pp. 95-126; Di Giovanni: "Averroes and the Logical Status of Metaphysics", in Margaret Cameron and John Marenbon (eds.), *Methods and Methodologies: Aristotelian Logic East and West, 500-1500*. (Leiden/ Boston: Brill, 2011), pp. 53-74.

(٢) ولذلك رأيناه يقول: «وأما أنواع البراهين المستعملة فيه [في علم ما بعد الطبيعة] أيضاً، فهي أكثر ذلك دلائل، إذ كنا نسير أبداً [دائماً] من الأمور التي هي أعراف عندنا إلى الأمور التي هي أعراف عند الطبيعة». تليخيص ما بعد الطبيعة، ص ٧.

الطبيعة»، ومبرر هذا الانتقال هو الدليل الذي يستخدم بعد معرفة استواء طبيعة المعلوم والمجهول. أما كانط فقد اعتقد أن كل البحث الميتافيزيقي هو من نوع قياس الغائب على الشاهد ولذلك سحب منه المشروعية. أما زهاب ابن رشد إلى أن برهان البحث الميتافيزيقي هو برهان الدليل فهو تأكيد على علمية هذا البحث ويقينته وأنه في مستوى واحد مع بقية العلوم. ذلك لأن البرهان المتقل من العلة إلى المعلول نادر في العلوم، وهو البرهان اليقيني التام أو المطلق.

كما أن برهان الدليل كان يوصف قبل أرسطو ولدى السوفسطائيين بأنه برهان ذاتي، أي أنه يبرهن على وجود الشيء بالنسبة لنا فقط لا بالنسبة للأمر في ذاته، وبذلك سحب منه السوفسطائيون كل يقين<sup>(١)</sup>. لكنه تحول عند أرسطو إلى برهان يقيني، وذلك لأن أرسطو أخرجه من كونه يوضح مجرد وجود الشيء بالنسبة للذات العارفة إلى كونه يوضح وجود الشيء في نفسه، وذلك عن طريق إشراف الدليل بأن يكون طبيعياً أو من أشياء بينة بذاتها<sup>(٢)</sup>. والمثال على ذلك أن الدخان يمكن أن يكون دليلاً لنا على وجود النار، لكن الدخان ليس دليلاً يقينياً على وجود النار، نظراً لإمكان استمراره في التصاعد حتى بعد غياب النار. أما الضوء الشديد فهو دليل يقيني على وجود النار. والدخان دليل ذاتي، أي بالنسبة لنا فقط، لأن من شرط الدليل الموضوعي أن يكون معلولاً مباشراً للشيء، وهذا ما يتوافر للضوء ولا يتوافر للدخان، فالنار يمكن أن يصدر عنها الدخان ويمكن ألا يصدر. كما يمكن أن يستمر الدخان في التصاعد بعد خمود النار. وبالتالي فبرهان الدليل هو الذي ينتقل من المعلول المباشر للشيء إلى الشيء الذي هو له علة<sup>(٣)</sup>. وبالتالي فعندما يقول ابن رشد إن البراهين المستخدمة في علم ما بعد الطبيعة هي دلائل، فهو يقصد أنها من

(١) ابن رشد: تلخيص كتاب البرهان. في: نص تلخيص منطق أرسطو، المجلد الخامس. دراسة وتحقيق د. جبار جهامي. دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٩٢، ص ٣٧٨.

(٢) ابن رشد: شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان. حققه وشرحه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٤، ص ١٧٩-١٨٠.

(٣) المرجع السابق: ص ١٨٢-١٨٣.

نوع برهان الدليل، الذي يتوصل من المعلول إلى العلة بعد التيقن من استواء طبيعة المعلول وطبيعة العلة، ومن أن هذا المعلول لا يمكن أن يصدر إلا من هذه العلة الواحدة.

### الاشتراف في الموضوع بين المنطق والميتافيزيقا والجدل، والاختلاف في المنهج:

وفي شروحه على كتب أرسطو في البرهان وما بعد الطبيعة الجدل، أكد ابن رشد على أن المنطق والميتافيزيقا والجدل تشترك في موضوع واحد هو الوجود المطلق<sup>(١)</sup>. ففي تلخيصه للجدل يلاحظ أنه يشترك مع علم ما بعد الطبيعة، وفي شرحه للبرهان يلاحظ اشتراكه مع الجدل في البحث في نفس الوجود العام المطلق وجهاته، وفي شروحه على ما بعد الطبيعة يلاحظ اشتراكها مع المنطق ومع الجدل كما رأينا. وهذا يعني اشتراك الثلاثة في البحث في موضوع واحد. لكن الفرق بينها هو في منهج البحث. فالبحث الجدلي في الميتافيزيقا ظني والبحث البرهاني فيها يقيني. وهذا ما يجعلنا نتوصل إلى التخطيط التالي للعلاقة بين مجالات البحث الثلاثة:

١. المنطق والجدل والميتافيزيقا تشترك في موضوع واحد (الوجود المطلق)

٢. البحث في الميتافيزيقا يمكن أن يكون منطقياً.

(١) وهذا ما يظهر واضحاً في تحديد ابن رشد لمهمة صاحب علم ما بعد الطبيعة في كونها منطقيّة لكنها في الوقت نفسه ميتافيزيقية، أي في كونها تهدف البحث في أنحاء الوجود المنطقي، أي العقلي، لمبادئ الوجود الخالص: «... وينبغي لنا أن نفحص أيضاً عن اللواحق الذاتية التي تخص الموجود بما هو موجود، مثل الهو هو، والغير، والشبيه وغير الشبيه، والمضاد وغير المضاد... فينبغي أن نفحص عن جميع الأشياء التي جرت عادة الجدليين أن يفحصوا عنها بالأقوال المرضية الشريفة، أي الشهورة المحمودة. وإنما كان هذا هكذا لأن صاحب هذا العلم [علم ما بعد الطبيعة] يشارك الجدلي في الفحص عن هذه الأشياء لكون كلتي الصناعتين تنظر في الموجود المطلق». (ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ١٧٨). فلا يقف الأمر عند حد الاشتراك في الموضوع، بل يصل كذلك إلى الاشتراك في المطالب. وكل الفرق بينهما هو في جهة النظر، أي المنهج المستخدم، فهو برهاني في علم ما بعد الطبيعة، وجدلي في الفحص الظني في الميتافيزيقا. إن كانط بدلاً من أن يعثر على طريق آخر أكثر وثوقاً للبحث الميتافيزيقي، قطع الطريق أمام إمكان أي بحث علمي في الميتافيزيقا.

٣. البحث المنطقي في الميتافيزيقا يمكن أن يكون جدلياً أو برهانياً.
٤. البحث الجدلي في الميتافيزيقا يعتمد على المنطق وحده ويتوصل إلى كيانات ميتافيزيقية بالضرورة المنطقية وحدها وبالتحليل والتركيب المنطقيين، في استبعاد للضرورة الطبيعية.
٥. البحث اثبرهاني في الميتافيزيقا هو المعتمد على المقدمات اليقينية المطابقة لطبيعة الموجود الجزئي والمبرهن عليها في العلم الطبيعي؛ وهو الذي يجمع بين الضرورة المنطقية والضرورة الطبيعية في الوقت نفسه.

#### الفرق بين البحث الطبيعي والبحث الميتافيزيقي في المبدأ الأول:

لما كان البحث في المبدأ الأول مشتركاً في العلمين الطبيعي والميتافيزيقي، فقد كان ابن رشد حريصاً على التمييز بين هذين النوعين من البحث بالتمييز بين الفروق الدقيقة بينهما. فالبحث الطبيعي في المبدأ الأول يثبت أنه موجود، من جهة كونه المحرك الأول، والبحث الميتافيزيقي يبحث في طبيعته وطبيعة علاقته بالموجودات بعد أن يتسلم وجوده من صاحب العلم الطبيعي. ففي مقابل ابن سينا الذي اعتبر أن البرهنة على المبدأ الأول من اختصاص العلم الإلهي أو الميتافيزيقي، أصر ابن رشد على أن المبدأ الأول يجب البرهنة عليه طبيعياً وفي العلم الطبيعي وانطلاقاً من المبادئ الطبيعية. أما أي مطلب آخر متعلق بأهمية هذا المبدأ الأول فهو اختصاص الميتافيزيقا.

وهذا ما يظهر واضحاً في شرحه الكبير على «السماح الطبيعي»<sup>(١)</sup>، في تعليقه على فقرة لأرسطو ملتبسة المعنى، تؤدي في ظاهرها إلى القول إن المبدأ الأول يتبرهن في الفلسفة الأولى، وهذا تفسير غير صحيح وقع فيه ابن سينا. ففي تعليق ابن رشد على عبارة أرسطو القائلة: «... أما بالنسبة للمبدأ الأول بالنظر إلى صورته، وما إذا كان

(١) لم يصلنا الشرح الكبير للسماح الطبيعي، ووصلتنا منه ترجمته اللاتينية التي ترجم ولفسون بعض عبارات منها إلى الإنجليزية في كتابه عن كريسكاس. وقد استعنا بها.

واحداً أو كثيراً، وماذا يكون [هويته] فإن البحث الدقيق فيه هو مهمة الفلسفة الأولى<sup>(١)</sup>. ويقول ابن رشد تعليقاً على هذه العبارة: «وينبغي أن نقول إن وجود هذه الفئة من الموجودات، أي الموجودات المفارقة للمادة، يجب أن يتبرهن فقط في هذا العلم الطبيعي<sup>(٢)</sup>». هنا يتبين أن ابن رشد يتدخل في النص الأرسطي لينبه على أن وجود المبدأ الأول ووجود كل المفارقات هو مطلب العلم الطبيعي وفيه تبرهن، توضيحاً لعبارة أرسطو السابقة التي يمكن أن يفهم منها أن وجود المفارقات هو موضوع برهان الفلسفة الأولى. «وأن ذلك الذي يقول إن الفلسفة الأولى هي التي تسعى للبرهنة على وجود الموجودات المفارقة هو على خطأ [اعتقاداً منه أن] الموجودات المفارقة هي موضوعات الفلسفة الأولى»، وهي ليست موضوعات الفلسفة الأولى بل موضوعات العلم الطبيعي؛ «ذلك لأنه قد تبين في التحليلات الثانية أنه يستحيل على أي علم أن يبرهن على وجود موضوعه وأنه يسلم بوجود موضوعه إما لوضوحه الذاتي وإما لأنه قد تبرهن في علم آخر. ولما كان ذلك غلط ابن سينا جداً عندما قال إن صاحب الفلسفة الأولى يبرهن على وجود المبدأ الأول، وذلك كما فعل في كتابه الإلهيات، إذ استعمل منهجاً اعتقد أنه ضروري ولازم في هذا العلم ولذلك وقع في الغلط البين<sup>(٣)</sup>». ويقصد ابن رشد من المنهج الذي استعمله ابن سينا واعتقد أنه ضروري ولازم، برهان الواجب والممكن في إثبات المبدأ الأول «واجب الوجود بذاته».

1) Aristotle, *Physics*, I,9, 192a, 34-36.

2) Averroes, *Commentaria Magna in Libros Physicorum*, I, com.83, f.47, fg; in Wolfson, Harry, *Crescas' Critique of Aristotle: Problems of Aristotle's Physics in Jewish and Arab Philosophy* (Cambridge: Harvard University Press, 1929), P. 691.

3) Ibid: P. 692.

والملاحظ أن كانط قد انتقل إليه برهان الواجب والممكن من فلاسفة العصور الوسطى المتأثرين بابن سينا<sup>(١)</sup>، وقد عُرف في العالم اللاتيني تحت اسم «الدليل الأنطولوجي»، وهذا ما يتضح في تسمية كانط الإله بـ «الموجود الضروري بإطلاق» *Absolutely Necessary Being*، والأصل السينوي لهذه التسمية واضح للغاية، لأن الموجود الضروري بإطلاق هو «واجب الوجود بذاته» عند ابن سينا.

وعلى هذا يكون القصد الحقيقي لعبارة أرسطو السابقة أن البحث في طبيعة المبدأ الأول (صورته حسب نص أرسطو) وهويته ونمط وجوده (ما إذا كان واحداً أو كثيراً) من اختصاص الفلسفة الأولى، لكنه سكت عن مهمة إثبات وجود هذا المبدأ الأول، مما دفع ابن رشد إلى التدخل في النص ليؤكد أن البرهنة على وجوده، وكذلك وجود كل المفارقات، من اختصاص العلم الطبيعي.

### أين نعثَر على مبحث الميتافيزيقا الخاصة عند ابن رشد؟

إذا كانت الميتافيزيقا هي البحث فيما لا يخضع للخبرة التجريبية حسب كانط، ومن هنا سبب رفضه لمشروعيتها، فإن ابن سينا كان هو المسؤول عن تحول الميتافيزيقا إلى علم مقطوع الصلة بالعلم الطبيعي، إذ قصر موضوعها على المفارقات والجواهر البريئة من المادة<sup>(٢)</sup>. أما ابن رشد فإن كل موضوعات الميتافيزيقا مبرهن عليها في العلم الطبيعي لا في الميتافيزيقا. ولذلك نرى أن موضوعات الميتافيزيقا

(١) وهذا ما يظهر في عمل مبكر لكانط في المرحلة قبل النقدية، وهو بعنوان "الدليل الوحيد الممكن على وجود الله". فبعد أن يفحص كانط كل الأدلة الفلسفية على وجوده، يفنئها كلها ويذهب إلى أنها غير مناسبة للبرهنة على مطلوبها إلا الدليل الأنطولوجي. وعند نظري في هذا الدليل وجدت أنه إعادة صياغة لبرهان الواجب والممكن عند ابن سينا. أنظر في ذلك:

Kant: "The Only Possible Argument in Support of a Demonstration of the Existence of God", in *Theoretical Philosophy 1755-1770*. Translated and Edited by David Walford and Ralf Meerbote. (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 195-201.

(٢) ابن سينا: الإلهيات من كتاب الشفاء. المحقق: آية الله حسن زاده الأملي. قم، مؤسسة بوستان كتاب، ١٤٢٨ هـ ص ١٢-١٤، ٢٤.

الثلاثة: الإله والعالم والنفس العاقلة، مثبتة ومبرهن عليها في العلم الطبيعي قبل أن تكون مطالبها المتعلقة بها موضوعات الفلسفة الأولى. فالإله باعتباره المبدأ الأول والمحرك الأول الذي لا يتحرك، مبرهن على وجوده في المقالتين السابعة والثامنة من «السماع الطبيعي»<sup>(١)</sup>؛ والعالم من حيث قدمه وحركته الأزلية مبرهن عليه أيضاً في نفس المقالتين وكذلك في المقالة الأولى من كتاب «السماء والعالم» والمنتمى هو الآخر إلى العلم الطبيعي. أما النفس العاقلة بأقسامها الثلاثة: العقل الهولاني والعقل المستفاد والعقل الفعال<sup>(٢)</sup>، فمبرهن عليها في كتاب النفس الذي ينتمي أيضاً إلى العلم الطبيعي، إذ كانت هذه الأقسام هي الامتداد الميتافيزيقي الطبيعي للبحث الطبيعي في النفس عند أرسطو وابن رشد معاً.

أما إذا كنا نقصد بالميتافيزيقا البحث في الوجود المطلق، أو الوجود بما هو موجود، فإن ابن رشد لا ينظر إلى مثل هذا البحث على أنه مستقل بذاته وقاصر على الميتافيزيقا وحدها، ذلك لأن هذا هو ما تشترك فيه الميتافيزيقا مع المنطق. فالمنطق هو الذي يبحث في أنحاء وجهات الوجود ويقول فيها قولاً عاماً، مما يجعله يلامس الميتافيزيقا بل ويتداخل معها. وهو كذلك يتناول المقولات التي هي في الوقت نفسه الأنماط الأنطولوجية للوجود والتي تدرسها الميتافيزيقا. فالمعروف أن أرسطو قد درس المقولات مرتين: مرة في كتب المنطق ومرة في كتاب ما بعد الطبيعة. وبالتالي فإن الوجود المطلق هو موضوع مشترك بين الميتافيزيقا والمنطق، والبحث المنطقي فيه هو أساس البحث الميتافيزيقي.

(١) ابن رشد: الجوامع في الفلسفة. كتاب السماع الطبيعي. حققه وعلق عليه جوزيف بويج. المعهد الأسباني العربي للثقافة. المجلس الأعلى للبحوث العلمية، مدريد ١٩٨٣، ص ١١٣-١١٤، ١٤١، ١٤٣.

(٢) ابن رشد: تلخيص كتاب النفس. تحقيق وتعليق ألفرد ل. عبري. مراجعة د. محسن مهدي. تصدير أ.د. إبراهيم مذكور. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٤. ص ١٢٤ وما بعدها.

لكن إذا كانت موضوعات الميتافيزيقا هي امتدادات منطقية للمبادئ الطبيعية، أو هي الجانب الأنطولوجي للمبادئ المنطقية، فما هو البحث الميتافيزيقي المستقل بذاته عن العلم الطبيعي وعلم المنطق والذي مارسه ابن رشد؟ وبعبارة أخرى: إذا كان البحث في العالم من حيث قدمه وأزلية الحركة فيه هو بحث طبيعي لا بحث ميتافيزيقي، فأين نجد البحث الميتافيزيقي الخالص للعالم؟ وإذا كان البحث في قوى النفس العاقلة، المفارقة بطبيعتها لقوى النفس الغاذية والحاسة والمتحركة، هو مجرد امتداد للبحث الطبيعي في النفس، فأين نجد بحث ابن رشد الميتافيزيقي في النفس العاقلة؟ وإذا كان البرهان على وجود المبدأ الأول أو المحرك الأول هو في العلم الطبيعي، أي في المقالتين السابعة والثامنة من كتاب «السماع الطبيعي»، فأين نجد بحث ابن رشد الميتافيزيقي في طبيعة هذا المحرك الأول وطبيعة علاقته بالعالم؟ نجد كل هذه الأبحاث الميتافيزيقية الخالصة في رسائل ابن رشد الفلسفية:

١. فالبحث الميتافيزيقي في العالم من حيث تأهل مادة الجرم السماوي للحركة الأزلية المتصلة والعلاقة بينها وبين الاسطقسات الأربعة، نجده في «رسالة في جوهر الأجرام السماوية»<sup>(١)</sup>.
٢. والبحث الميتافيزيقي في النفس من حيث أزليتها والتمييز بين الجزء الأزلي منها والجزء الفاسد، وكيفية تحقق هذه الأزلية بالاتصال بالعقل الفعال، وبيان حقيقة العلاقة بين أجزاء قوى النفس العاقلة (العقل الهولاني والعقل المستفاد والعقل الفعال)، نجده في رسائل ابن رشد في النفس<sup>(٢)</sup>.

1) Averroes, *De Substantia Orbis*. Critical Edition of the Hebrew Text with English Translation and Commentary by Arthur Hyman (Cambridge, Massachusetts and Jerusalem: The Medieval Academy of America and The Israel Academy of Sciences and Humanities, 1986), pp. 32-42 passim.

(٢) ابن رشد: «هل يتصل بالعقل الهولاني العقل الفعال وهو متلبس بالجسم؟» منشور في كتاب: تلخيص كتاب النفس لابن رشد. نشرة د. أحمد فؤاد الأهواني، دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠؛

Kalman P. Bland, *The Epistle on the Possibility of Conjunction by Ibn Rushd (With the Commentary of Moses Narboni)*. PhD Dissertation, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Brandeis University, 1972.

٣. والبحث في طبيعة الله وكيفية خلقه للعالم وطبيعة علمه وطبيعة العلاقة بين هذا العلم والموجودات، نجده في «الضميمة في العلم الإلهي»، وكذلك في شرحه على مقالة اللام من كتاب «ما بعد الطبيعة».

فبعد أن برهن أرسطو على مجرد وجود المفارقات: المبدأ الأول والجوهر السماوي والنفس العاقلة، خصص ابن رشد الرسائل السابق ذكرها للبحث في المطالب الخاصة بكل موضوع منها. وربما شعر ابن رشد بضرورة وضعه لهذه الرسائل لعلمه أن كل المطالب الخاصة والتفصيلية المتعلقة بهذه المبادئ المفارقة غير متحققة في كتب أرسطو، وأن بعض هذه المطالب لم يظهر إلا بعد أرسطو، مثل طبيعة الخلود الممكن للنفس العاقلة وطريقة تحققه، وهو المطلب الذي ظهر لدى شراح أرسطو اليونان منذ الإسكندر الأفروديسي وظل يلح على الشراح التاليين بما فيهم المسلمين وحتى ابن رشد.

### ثالثاً - الميتافيزيقا والجدل

حكم كانط على الميتافيزيقا كلها بعلومها الثلاثة بأنها جدل ترانسندنتالي، أي جدل متأصل في طبيعة العقل البشري، وتناقض أصلي للعقل كلما أخذ يفكر في الموضوعات الميتافيزيقية التي تتجاوز مجال الظاهر والخبرة التجريبية. والحقيقة أن ابن رشد قد سبق له أن تعامل مع إشكالية العلاقة بين الميتافيزيقا والجدل وقدم حلولاً لهذه الإشكالية نستطيع أن نستخرج منها ردوداً رشدية على كانط وعلى ضمه للميتافيزيقا بالكامل إلى الجدل وسماحه للجدل بأن يتلع كل المباحث الميتافيزيقية. فكى يحكم كانط على الميتافيزيقا باللامشروعية، كان عليه أن يقدمها في صورة جدلية، أي صورة غير علمية تسهل عليه توضيح تناقضاتها الداخلية ومن ثم رفضها بالكامل. لكننا نستطيع أن نرد عليه رداً رشدياً بتوضيح كيفية فصل ابن رشد بين الميتافيزيقا الجدلية والميتافيزيقا البرهانية. فلم يكن ابن رشد مقتصرأ في

فلسفته على فصل مقال الحكمة عن مقال الشريعة، بل نجد لديه كذلك فصلاً للمقال الجدلي عن المقال البرهاني في مجال الميتافيزيقا، ومن هنا نستطيع الحديث عن «فصل المقال في تقرير ما بين الجدلي والميتافيزيقا من الاتصال» لدى ابن رشد.

### الأصول السنيوية للميتافيزيقا التي نقدها كانط<sup>(١)</sup>؛

الحقيقة أنه من جراء انتقال الصيغة السنيوية للميتافيزيقا إلى العالم اللاتيني، تحول مبحث الميتافيزيقا إلى مبحث مستقل بذاته ومقطوع الصلة بالعالم الطبيعي. وهذا هو السبب في أن علوم الميتافيزيقا الثلاثة التي نقدها كانط ذات أصل سنيوي واضح. فعلم النفس العقلي الذي ينقده كانط هو العلم الميتافيزيقي الذي ينظر إلى النفس على أنها مستقلة عن البدن، وعلى أنها جوهر روحي مفارق للمادة، وهذه هي نفس صفاتها السنيوية، لا صفاتها الرشدية، إذ لم يكن ابن رشد يفصل بين النفس والبدن ولم يكن يعتقد في جوهرية للنفس مستقلة عن البدن. وعلم الكوزمولوجيا العقلية الذي ينقده كانط يحمل هو الآخر ملامح سنيوية واضحة، ذلك لأن إشكالية قدم العالم وحدثه في النقيضة الكوزمولوجية الأولى منفصلة عن نظرية الحركة الأرسطية<sup>(٢)</sup>، وكانط يعالجها من جهتي المكان والزمان فقط. وعزل الحركة عن الإشكالية هو أثر للميتافيزيقا السنيوية. وكذلك نجد أن قضية النقيضة الرابعة حول ما إذا كان هناك سبب ضروري للعالم سوء كان خارجه أو داخله يشكل نهاية لتسلسل الأسباب الذي يمكن أن يمر إلى ما لانهاية، هو الآخر أثر للميتافيزيقا السنيوية، ذلك لأن الانتهاء بالإله مباشرة باعتباره السبب الأول والمبدأ الأول هو

(١) والجدير بالملاحظة كذلك أن الميتافيزيقا التي كان يعتنقها كانط في الفترة قبل النقدية كانت أيضاً سنيوية.

(٢) مثلها هو حالها عند ابن سينا في «الإلهيات». ويتضح هذا بجلاء أكثر في «المبدأ والمعاد»، حيث يحتل برهان الواجب والممكن الصفحات من ٢ إلى ٢٧، والتي عندها فقط يبدأ برهان الحركة الأرسطي باعتباره مجرد داعم ومؤيد لبرهان الواجب والممكن: المبدأ والمعاد. نشر عبد الله نوراني. معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ميتشجن، بالتعاون مع جامعة طهران، ١٩٨٤.

طريقة ابن سينا<sup>(١)</sup>، لا طريقة ابن رشد الذي أرجع الأسباب لا إلى المبدأ الأول مباشرة بل إلى المتحرك الأول، أي الفلك السماوي المتحرك حركة أزلية، ومنه انتقل إلى إرجاع حركته إلى المحرك الأول الثابت. وبالتالي فإن تجاوز دور المتحرك الأول أو الفلك السماوي وإرجاع الأسباب إلى المبدأ الأول مباشرة كان هو الذي يميز الميتافيزيقا السينيوية وهو نفسه الذي انتقل إلى كانط في النقيضة الرابعة. أما عن علم اللاهوت العقلي فقد أرجع كانط كل أدلته على وجود الله إلى الدليل الأنطولوجي، الذي هو صيغة أخرى من برهان الواجب والممكن السينيوي.

وبالتالي فإن كل النقد الذي وجهه ابن رشد لميتافيزيقا ابن سينا ينسحب بالضرورة على الميتافيزيقا التي نقدها كانط. إن سبب تهافت الميتافيزيقا التي نقدها كانط وعدم علميتها هو أنها كانت ذات أصول سينيوية سبق لابن رشد نقدها وبين أنها جدلية ولم تكن تتبع قواعد البرهان، وذلك قبل كانط بستة قرون. ولذلك فإن النقد الذي يوجهه ابن رشد لابن سينا يرينا أن كانط لم يكن يتعامل مع الصيغة البرهانية الأرسطية للميتافيزيقا بل مع الصيغة السينيوية المحرفة، الجدلية والظنية للميتافيزيقا، والتي ورثها العالم اللاتيني من ابن سينا عن طريق ألبرت الكبير وتوما الأكويني. يقول ابن رشد إن الطريق الوحيدة للبرهنة على المبدأ الأول هو من الحركة، وهو الطريق البرهاني اليقيني الوحيد. فمن حقيقة الحركة في العالم يتم التوصل إلى ضرورة وجود متحرك أول أزلي، ومن هذا المتحرك الأزلي يتم التوصل إلى المحرك الأول الثابت الذي هو المبدأ الأول للحركة الأزلية. هذا المحرك الأول هو السبب الأول للحركة دون أن يكون هو نفسه متحركاً ودون أن يلامس المتحرك الأول، وبالتالي فهو جوهر مفارق. وهذا الطريق الطبيعي هو وحده طريق إثبات وجود الإله الذي هو المبدأ الأول والجوهر المفارق والعلة الفاعلة للعالم. أما طريق

(١) ابن سينا: الإشارات والتنبيهات. القسم الثالث: الإلهيات. تحقيق سليمان دنيا. دارالمعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥، ص ٢٣-٢٤، ٢٧.

ابن سينا وهو برهان الواجب والممكن فليس طريقاً برهانياً، لأنه يعتمد على تحليل تصورات منطقية دون سند من العلم الطبيعي. وبالتالي يأتي برهان الواجب والممكن السينوي مقنعاً من جهة الترابط المنطقي، لكنه ليس برهانياً يقينياً. يقول ابن رشد في ذلك: «ولذلك لا سبيل إلى تبيين وجود جوهر مفارق إلا من قبل الحركة، والطرق التي يظهر بها أنها مفضية إلى وجود المحرك الأول من غير طريق الحركة هي كلها طرق مقنعة»<sup>(١)</sup>. أي هدفها الإقناع فقط دون اليقين البرهاني. وبذلك تكون الميتافيزيقا السينوية جدلية لا برهانية، لأن الجدل هو الهادف إلى الإقناع فقط بمقدمات مشهورة<sup>(٢)</sup>، في حين يهدف البرهان إلى اليقين بالأدلة اليقينية.

وهكذا يستند إمكان البحث الميتافيزيقي عند ابن رشد على البحث الطبيعي، ذلك لأن موضوع الميتافيزيقا وهو الجوهر المفارق مبرهن عليه في المقتاتين السابعة والثامنة من «السعاع الطبيعي» قبل أن يكون موضوع بحث كتاب "ما بعد الطبيعة"؛ إذ تبرهن هاتان المقتاتان على وجود المحرك الأول والذي هو الجوهر الأول؛ بعكس ابن سينا الذي ذهب إلى أن البحث الميتافيزيقي مستقل بنفسه ويمد نفسه بمقدماته الأولى وبموضوعه الذي يبرهن هو عليه. فقد اعتقد ابن سينا أن الفلسفة الأولى لما كانت «أولى» فهي بدون افتراضات مسبقة وبدون براهين على موضوعها تتسلمها من أي علم آخر<sup>(٣)</sup>. والذي جعل ابن رشد يؤكد على أن موضوع الميتافيزيقا يتسلم وجوده صاحب الميتافيزيقا من صاحب العلم الطبيعي، أن هذا الموضوع هو المحرك الأول الثابت القديم، ولا يمكن البرهنة على وجود مثل

(١) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الثالث، ص ١٤٢٣.

(٢) يقول ابن رشد في «تهافت التهافت»: «ولذلك من رام من هذه الجهة»، وهي جهة الواجب والممكن، «إثبات الفاعل فهو قول مقنع جنلي لا برهاني. وإن كان يظن بأبي نصر وابن سينا أنها سلكا... هذا المسلك وهو مسلك لم يسلكه المتقدمون، وإنما اتبع هذان الرجلان فيه المتكلمين من أهل ملتنا». ص ٥٤.

(٣) ابن سينا: الإلهيات، ص ١٣-١٧.

هذا المحرك الأول إلا على أساس البحث الطبيعي في الحركة. ويعطى العلم الطبيعي برهان وجوده فقط، أما البحث في طبيعة هذا الوجود وجهاته المختلفة وعلاقته بغيره من الموجودات فهو المطالب الخاصة بعلم ما بعد الطبيعة<sup>(١)</sup>.

إلا أن نظرة ابن سينا للميتافيزيقا باعتبارها علماً مستقلاً بنفسه ومزوداً نفسه بالبراهين على وجود موضوعه هي التي انتقلت إلى أوروبا العصور الوسطى. فقد كان للفلسفة السينية تأثيرها في أوروبا المسيحية، ذلك التأثير الذي كان موضوع الكثير من الدراسات<sup>(٢)</sup>. ومن العصور الوسطى انتقل التصور السينوي للميتافيزيقا إلى فلاسفة أوروبا المحدثين، وبرز لدى لايبنتز وكريستيان فولف اللذان نظرا إلى الميتافيزيقا على أنها مقطوعة الصلة بالعلم الطبيعي<sup>(٣)</sup>. وهذه النظرة هي ذاتها التي انتقلت إلى كانط واتضح في كتابه «نقد العقل الخالص». فالهوية السحيقة التي أقامها كانط بين علمي الرياضيات والفيزياء من جهة والميتافيزيقا من جهة أخرى

(١) انتشر نقد ابن رشد لخروج ابن سينا على ميتافيزيقا أرسطو وإنشاء ميتافيزيقا خاصة به مبتعدة عن قواعد العلم البرهاني عبر كل مؤلفاته. لكنه كان موضوع تركيز عدد من رسائله الفلسفية، ومنها رسالة في «المحرك الأول»، وهي مفقودة في أصلها العربي ولم يصلنا منها إلا ملخصاً بالعربية وضعه أحد الرشديين اليهود في القرن الثالث عشر وهو موسى بن يوسف اللاوي، وترجمه إلى العبرية. وقام ولفسون بدراسة هذا الملخص في:

Wolfson, Harry: "Averroes' Lost Treatise on the Prime Mover". *Hebrew Union College Annual*, vol. 23, no.1, (1950-1951), pp. 683-710 (at 690).

(٢) انظر أبرز دراسة في اللغة العربية، د. زينب محمود الحضيري: ابن سينا وتلاميذه اللاتين. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٩ وما بعدها، ص ٥٣ وما بعدها. انظر أيضاً:

Wippel, John F.: "The Latin Avicenna as a Source for Thomas Aquinas's Metaphysics", in John Wippel, *Metaphysical Themes in Thomas Aquinas II*. (Washington DC, Catholic University of America, 2007), pp. 31-64.

(٣) كان كانط يعتمد في محاضراته في الميتافيزيقا على مؤلفات باومجارتن التي كانت عرضاً نسبياً مبسطةً لميتافيزيقا كريستيان فولف. انظر في ذلك:

Kant, *Lectures on Metaphysics*. Translated and edited by Karl Ameriks and Steve Naragon. (Cambridge, Cambridge University Press, 1997), pp. xvii-xviii, 48, 75, 84, 117, 126, 134, 143.

كانت تحت تأثير ذلك الميراث السينوي القديم الذى أقام هذا الفصل من البداية. أما عن التأثير السينوي الواضح لدى كانط فهو يتجلى فى أن نظرة كانط للميتافيزيقا كانت نظرة سينوية، وقد كانت الميتافيزيقا التى نقدها ذات أصول سينوية واضحة. ويظهر هذا فى أن كانط كان ينظر إلى الإله على أنه «الموجود الضرورى بإطلاق» *Absolutely Necessary Being* كما قلنا، وهو نفسه مفهوم «واجب الوجود بذاته» عند ابن سينا، مما يتماشى مع اعتقاد كانط فى أن الدليل على وجود الله هو الدليل الأنطولوجى وحده وإليه تُرد كل الأدلة الأخرى. والدليل الأنطولوجى هو صيغة أخرى وتنوع على دليل الواجب والممكن السينوي. ولأن الميتافيزيقا السينوية قد قطعت صلتها بالعلم الطبيعى البرهانى وصارت تصورية بحتة حتى تحولت إلى جدل ويات ظنية كما قال ابن رشد عنها، فقد تمكن كانط من نقدها وإثبات طابعها الجدللى هذا فى الجزء المسمى «الجدل الترانسندنتالى» من كتابه.

### «نقد العقل الخالص» باعتباره إحياء لـ «تهافت الفلاسفة»:

ولما كانت الميتافيزيقا التى نقدها كانط ترجع فى أصلها إلى الميتافيزيقا السينوية التى تعتمد على استنباط الضرورة الوجودية الأنطولوجية من الضرورة المنطقية وحدها (برهان الواجب والممكن، وبراهين مفارقة النفس للبدن وخلودها عند ابن سينا)، وهو ما يظهر واضحاً فى استنباط كيانات ميتافيزيقية من مجرد تصورات عقلية فى نقد كانط لهذا النوع من الميتافيزيقا، فإن هذا هو ما جعل نقد كانط لها يتشابه كثيراً مع نقد الغزالى للميتافيزيقا السينوية فى كتابه «تهافت الفلاسفة»<sup>(١)</sup>. هذا النقد الذى وجهه الغزالى كان هو أحد دوافع ابن رشد لتمييز الصيغة السينوية التى نقدها الغزالى عن الصيغة الأرسطية الأصلية، والحكم على الصيغة السينوية بأنها

(١) كان موضوع التشابه هذا هو محل دراسة المرجع التالى: عبد الله محمد الفلاحى: نقد العقل بين الغزالى وكانط. دراسة تحليلية مقارنة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،

ظنية ووقعت في الجدل، في مقابل الصيغة الأرسطية البرهانية اليقينية والوحيدة للميتافيزيقا. وبالتالي فإن تمييز ابن رشد بين نوعي الميتافيزيقا هذين وفصله للميتافيزيقا الجدلية السينوية عن الميتافيزيقا البرهانية الأرسطية يكشف لنا عن عدم استيعاب النقد الكانطي للميتافيزيقا الرشدية، لأن الأخيرة كانت مُنشأة خصيصاً لتجاوز نوع الميتافيزيقا التي نقدها كانط والتي أثبتنا أصولها السينوية.

إن كانط الذي وضع الإشكالات الميتافيزيقية التقليدية في صورة نقائص كوزمولوجية للعقل الخالص كان يقصد أن يضعها في هذه الصورة النقائضية كي يثبت عدم إمكان حلها ويسد الطريق أمام تجاوزها. وكان يضع برهان كل قضية ونقيضها في شكل برهان خلف، وعند استخدام برهان خلف لإثبات القضية وبرهان خلف آخر لإثبات نقيضها يكون كانط قد أوقع قارئه في حيرة، إذ وضع أمامه المشكلة دون أن يقدم حلاً لها. وهذا ما أدى بعدد من المفكرين، من عصر كانط وحتى الآن إلى القول إن هناك نزعة شكية قوية في «نقد العقل الخالص»<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن هذا ما يرشح كتاب كانط هذا لأن يكون إحياء لـ «تهافت الفلاسفة» للغزالي<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر في ذلك: د. أشرف حسن منصور، سينوزا ونقد العقل الخالص: دراسة لنظرية كانط في المعرفة والميتافيزيقا في ضوء فلسفة سينوزا. دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٨٣ وما بعدها.

(٢) الموضوعات التي تناولها كانط في الجدل الترانسندنتالي موزعة على كتاب تهافت الفلاسفة للغزالي وبالتالي فإن ردود ابن رشد على الغزالي هي ردود على كانط أيضاً. فأغاليط علم النفس العقلي في كتاب كانط هي: الجوهرية، والبساطة والشخصية والمثالية أو الروحية؛ وهي تناظر مسألة الغزالي في تعجيز الفلاسفة "عن إقامة البرهان العقلي على أن النفس الإنسانية جوهر روحي قائم بذاته" (الغزالي: تهافت الفلاسفة. تحقيق مورييس بويج وتقديم ماجد فخري. دار المشرق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠. ص ٢٠٦) وبالتالي «يستحيل عليها العدم بعد وجودها وأنها سرمدية لا يتصور فناؤها» (٢٢٨). أما عن النقائص الكوزمولوجية للعقل الخالص، فالنقيضة الأولى هي نقيضة القدم والحدوث، وهي المسألتان الأولى والثانية في تهافت الغزالي (٤٨، ٨١)، والنقيضة الثانية هي حول طبيعة العالم بين البساطة والتركيب، وهو النزاع الشهير بين النظرية الأرسطية في المادة والصورة والنظرية الذرية في الجزء الذي لا يتجزأ التي يدافع عنها الغزالي (١٦٤)؛ =

وإننى لا أجد خيراً من عبارات ابن رشد التى رد بها على الغزالي كرد غير مباشر على إنكار كانط لإمكان البحث الميتافيزيقى ولقدرة العقل على حل إشكاليات الميتافيزيقا.

ينقد ابن رشد الغزالي لكونه شكك فى قدرة الفلاسفة على إثبات وجود الله من دليل القدم ولم يضع إزاءه دليلاً آخر من الحدوث، ووضع إشكالية القدم بذلك فى إشكاليات أخرى مما زادها عواصة وتعقيداً حتى صار من المستحيل حلها، وقابل الشكوك بشكوك. وفى نظر ابن رشد فإن هذا ليس هدماً لمذهب الفلاسفة ولا تفنيدياً له، وفى ذلك يقول: «أما مقابلة الإشكالات بالإشكالات فليس تقتضى هدماً، وإنما تقتضى حيرة وشكوكاً عند من عارض إشكالاتاً بإشكالات، ولم يبين عنده أحد الإشكاليين، وبطلان الإشكالات الذى يقابله. وأكثر الأقاويل التى عاندهم بها هذا الرجل هى شكوك تعرض عند ضرب أقاويلهم بعضها ببعض... وتلك معاندة غير تامة»<sup>(١)</sup>. لم يفعل كانط شيئاً سوى ما قاله ابن رشد عن الغزالي، إذ وضع إشكالات الميتافيزيقا فى صورة نقائض، ووضع القضية فى صف ونقيضها فى صف مقابل، ووضع للقضية برهان خلف يثبتها بإثبات بطلان نقيضها، ووضع لنقيضها أيضاً برهان خلف يثبتها بإثبات بطلان نقيضها، وبذلك حكم على كل الميتافيزيقا بأنها جدل وأخرجها من مجال العلم المشروع. لكننا سنرى الآن كيف أنقد ابن رشد الميتافيزيقا من الوقوع فى الجدل، مما يشكل أمامنا رداً رشدياً على الرفض الكانطى للميتافيزيقا.

= والنقيضة الثالثة هي حول الحرية والضرورة، ويقابلها مناقشات الغزالي للنسبية وإنكاره لها ونظريته فى الإرادة الإلهية فوق الطبيعية والمخالفة لها (١٥٤، ١٧٨)؛ والنقيضة الرابعة هي حول وجود أو عدم وجود كائن ضروري بإطلاق، وهي تظهر فى تهافت الغزالي فى المسألتين الثالثة والرابعة حول العالم من حيث إن الله صانعه وفاعله وأن هذا مجاز لديهم وليس حقيقة (٨٩)، وتعجزهم عن الاستدلال على وجود صانع للعالم (١١٠).

في حين أرجع كانط أغاليط ونقائض الميتافيزيقا إلى جدل طبيعي للعقل الخالص، فإن ابن رشد أرجع أخطاء النظر في أمور ما بعد الطبيعة إلى عدم الاستخدام السليم للبرهان العقلي من جراء البدء بمقدمات جدلية. ولذلك كان الجدل عند ابن رشد هو طريقة خاطئة في التفكير والاستدلال ناتجة عن الجهل بقواعد البرهان السليم، مما يعني ثقة ابن رشد في قدرة العقل على الوصول إلى اليقين في أمور ما بعد الطبيعة إذا اتبع المنهج العلمي البرهاني. أما كانط فهو بعد أن رد الميتافيزيقا كلها إلى جدل، نظر إليه على أنه جدل طبيعي أشبه بالخداع البصري الضروري الذي يمكن أن يقع فيه أي شخص مهما حرص ورغباً عنه. يقول كانط: «يوجد إذن جدل طبيعي لا يمكن تجنبه للعقل الخالص - وهو ليس مثل العامل الكسول الذي يورط نفسه بسبب نقص في معرفته، أو مثل ذلك الذي يمكن لسوفسطائي أن يتصنعه لإرباك المفكرين، بل هو [جدل] لا ينفصل عن العقل البشري، والذي حتى بعد أن يتم الكشف عما به من تزيف، سيقى لاعباً أغازاً للعقل موقعاً إياه في اضطرابات تتطلب التصحيح باستمرار»<sup>(١)</sup>. إذا أخذنا هذا الكلام لننظر به إلى «تهافت الفلاسفة» للغزالي، فسوف يتضح لنا أنه كان موضوعاً لإرباك الخصم وحسب باعتراف الغزالي نفسه، مما يجعل توصيف ابن رشد لما فعله الغزالي في هذا الكتاب بأنه سفسطة صحيح تماماً. يقول الغزالي: «فلذلك أنا لا أدخل في الاعتراض عليهم إلا دخول مُطالب مُنكر لا دخول مدع مثبت، فأكدر عليهم ما اعتقدوه مقطوعاً... ولا أنتهض ذاباً عن مذهب مخصوص، بل أجعل جميع الفرق إلماً واحداً عليهم»<sup>(٢)</sup>. فالغزالي لا يريد الوصول إلى الحقيقة في تناوله لمذاهب الفلاسفة بل مجرد التكدير عليهم وإرباكهم، حتى لو تطلب ذلك منه الاستعانة بمذاهب كلامية متناقضة مع بعضها البعض أو لا يتفق هو نفسه معها،

1) Kant, *Critique of Pure Reason*, A298/ B355.

٢) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص ٤٣.

«ف عند الشدائد تذهب الأحقاد»<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن كانط قد فعل كل ذلك بالضبط، لا للدفاع عن جانب معين من جانبي الخلاف الميتافيزيقي حول العالم، ولا لتصحيح ما أسماه أغاليط المذهب الفلسفي حول النفس، بل للتمكن من إنكار إمكان الفصل في المسائل الميتافيزيقية أصلاً. لكن كل الفرق هو أن كانط الذي أرجع أخطاء الميتافيزيقا وتهافتها إلى جدل ذاتي للعقل الخالص، طبيعي وحتمي ولا يمكن الفكك منه، فإن الحيرة والإرباك والتكدير والتغيير هي أشياء يحدثها الغزالي بنفسه في المسائل الميتافيزيقية وعلى نحو مقصود.

### فصل المقال في تقرير ما بين الجدل والميتافيزيقا من الاتصال:

وفي مقابل هذا الاشتراك بين كانط والغزالي في محاولة بيان تهافت الفلسفة دون تقديم حلول للمسائل الميتافيزيقية المتناقضة، وفي مقابل إيقاعها للبحث الميتافيزيقي في الصعوبات الجدلية التي رفضا على أساسها إمكان الفصل في قضايا الميتافيزيقا فصلاً علمياً يقينياً، نجد أن ابن رشد قد نجح في رده على الغزالي في الفصل بين القول الجدلي والقول البرهاني في البحث الميتافيزيقي. فابن رشد الذي شرح كتاب الجدل لأرسطو والذي تتبع الأفاويل الجدلية التي خالف بها الغزالي الفلاسفة في كتابه، هو خير من نستعين به لتوضيح طريق إمكان القيام بفض الاشتباك بين الميتافيزيقا والجدل في كتاب كانط. إن كانط الذي رد الميتافيزيقا كلها إلى جدل وقدم خطاها على أنه جدلي كله هو الذي يستدعي أمامنا محاولة ابن رشد في «تهافت التهافت» لفصل المقال في تقرير ما بين الجدل والميتافيزيقا من الاتصال. وما نقصده بذلك، أن ابن رشد قد وضع يده على ما تشترك فيه الميتافيزيقا مع الجدل، وكشف عن الجهة التي يختلفان فيها في البحث في موضوعات واحدة<sup>(٢)</sup>.

(١) المرجع السابق: الصفحة نفسها. يقول الغزالي أيضاً: «ونحن لم نلتزم في هذا الكتاب إلا تكدير مذهبهم والتغيير في وجوه أدلتهم بباينين تهافتهم»، ص ٧٩-٨٠.  
 (٢) حول دور الجدل في تصحيح الآراء وإزالة الغموض عن القضايا الميتافيزيقية، انظر، محمد المصباحي، «مرتبة الفحص الدلالي والفحص الإشكالي من علم ما بعد الطبيعة»، منشور في،

يذهب ابن رشد إلى أن من موضوعات علم ما بعد الطبيعة النظر في موضوعات العلوم الجزئية، وهو يقصد بها الكليات والمقدمات العامة الكلية التي تبدأ بها هذه العلوم، أو بالتعبير الحديث: الأمور العامة للوجود. فكل علم جزئي يبدأ بمسلمات ومصادرات حول موضوع دراسته ولا يبرهن عليها لأن هذه البرهنة ليست داخلية في اختصاصه بل داخلية في اختصاص «صناعة عامة»، أي علم يهتم بالكليات في حد ذاتها ويتخصص في البحث فيها، وهي المقولات الأنطولوجية التي تصنف نمط وجود الأشياء. هذه الصناعة العامة إما أن تكون هي الميتافيزيقا أو الجدل، ومهمتها إزالة «الأغاليط الواقعية» في مقدمات العلوم الجزئية. أما الميتافيزيقا فهي تزيل الأغاليط بأقويل صادقة، وأما الجدل فيبطلها «بأقويل مشهورة ليس يؤمن أن ينطوى فيها كذب»<sup>(١)</sup>. ومعنى هذا أن الميتافيزيقا والجدل يشتركان في مهمة إزالة الأغاليط التي تعرض لمقدمات ومبادئ العلوم الجزئية. وهنا يكتشف ابن رشد اشتراكاً بين الميتافيزيقا والجدل، إذ هما يبحثان في الأمور العامة للوجود بما هو موجود. وكل الفرق أن الميتافيزيقا تأخذ بالمقدمات اليقينية التي تتوصل إليها بالنظر في طبيعة الموجودات، أما الجدل فيأخذ مقدماته من المشهور والمقبول بين الناس. لقد كان ابن رشد على وعى تام بالمهمة المنهجية والنقدية للميتافيزيقا، وميز بين هذه المهمة من جهة وصناعة الجدل من جهة أخرى. لكن في حين جعل ابن رشد الميتافيزيقا مستوعبة للجدل، جعل كاينط الجدل مستوعباً للميتافيزيقا حتى صارت هي ذاتها جدلية ورفض مشروعيتها العلمية على هذا الأساس. إن المسألة إذن هي مسألة استيعاب: ما الذي يمكن أن يستوعب الآخر: الميتافيزيقا أم الجدل؟

= دلالات وإشكالات: دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة. منشورات عكاظ، الرباط،

١٩٨٨، ص ١٥-٢٧.

(١) ابن رشد: تلخيص ما بعد الطبيعة، مرجع سابق. ص ٥-٦.

## الخطأ في البحث الميتافيزيقي حسب ابن رشد:

بعد أن تعرفنا على كيفية برهنة ابن رشد على إمكان البحث الميتافيزيقي، من حقنا الآن أن نتساءل: هل كل البحث الميتافيزيقي عند ابن رشد صحيح ومعصوم من الخطأ أم أن هناك أخطاء خاصة بمثل هذا النوع من البحث؟ وما هو مصدر الخطأ فيه؟ وما هي طبيعته؟ وكيف نتلافى هذا الخطأ؟ الحقيقة أن إجابة ابن رشد على كل هذه التساؤلات تلتف حول تمييزه بين استخدام المقدمات الجدلية واستخدام المقدمات البرهانية اليقينية في البحث الميتافيزيقي. فكل أخطاء الميتافيزيقي سببها البحث في مسألتها بمنطق الجدل لا بمنطق البرهان. لكن ما الذي يجعل المفكر ينقاد إلى البحث الجدلي في الميتافيزيقي؟ يبنى ابن رشد إجابته على فكرة أرسطو حول الانقياد إلى الآراء الشائعة بفعل الألفة والتعود والنشأة، وذلك بأن يطبق هذه الفكرة في نقده لعلم الكلام الذي هو عنده أبرز مثال على البحث الجدلي في المسائل الميتافيزيقيية. فقد ذهب أرسطو إلى أن من أهم أسباب تبني الآراء الخاطئة الاعتياد عليها<sup>(١)</sup>. ويوظف ابن رشد هذه الفكرة بذهابه إلى أن علم الكلام يقدم نموذجاً للآراء التي إذا اعتاد عليها المتلقي منذ تعلمه، قبلها كأنها حقائق مسلم بها ولم يفحصها ولم يقف على الخطأ فيها، وأدى قبوله الاعتيادي لها إلى القول بأشياء مخالفة للعقل. ويرجع ابن رشد هذا الخطأ إلى الخلط بين الهدف العملي وهو الاجتماع البشري الذي لا يستقيم إلا بآراء معينة قد تكون خاطئة نظرياً لكنها نافعة عملياً - وهو في ذلك يشبه كانط الذي قطع بعدم إمكان البرهنة على خلود النفس ووجود الله في «نقد العقل الخالص» ثم رجع عن قوله هذا في «نقد العقل العملي» وقبِل ما رفضه في نقده الأول صيانة للأخلاق، وقام ببرهنة على خلود النفس ووجود الله من جهة العقل العملي - وبين الهدف النظري المتمثل في البحث عن الحق في ذاته ومن

(١) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة. تحقيق ونشر موريس بويج. دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٧. المجلد الأول، ص ٤٢.

أجل ذاته دون اعتبار للمصلحة العملية. ونلاحظ أن ابن رشد في نصه الآتي يلخص كل ما سوف يقوله كانط في كتابيه المذكورين: «وذلك أن أكثر الآراء التي تضمنتها هذا العلم [ علم الكلام ] فهي آراء ناموسية وضعت للناس لطلب الفضيلة، لا لتعريفهم الحق، فألغز فيها عن الحق إلغازاً»<sup>(١)</sup>. والملاحظ هنا أن نقد ابن رشد للميتافيزيقا الكلامية يستبق نقد كانط للميتافيزيقا الجدلية؛ فهو يضع يده على السبب في أخطاء الميتافيزيقا والمتمثلة في وضع آراء بها للمصلحة العملية في حين أنه لا مجال فيها لهذه المصلحة بل مجالها الأصح طلب الحق لذاته بصرف النظر عن أي مصلحة عملية. ودخول الآراء العملية في الميتافيزيقا حسب ابن رشد هو سبب أخطائها وسبب الألغاز التي فيها. والملاحظ كذلك أن استخدامه لتعبير «ألغز عن الحق» يفيد معنى الوهم الذي قصده كانط وأطلق عليه «الوهم الترانسندنتالي». ومن الواضح أن إدخال الآراء ذات المصلحة العملية هو ما يفسد الميتافيزيقا كلها ويجعل منها جدلاً كلامياً.

وعندما تفسد الميتافيزيقا تتحول إلى جدل كلامي ومن ثم إلى العلم المسمى علم الكلام. والملاحظ أن الطابع الجدلي للميتافيزيقا والذي لا يوصل إلى أي حقيقة ثابتة كان هدف نقد كانط في الجزء الأكبر من «نقد العقل الخالص» والذي يحمل عنوان «الجدل الترانسندنتالي». لكن في حين أن كانط قد أرجع أخطاء الميتافيزيقا وفشلها في الوصول إلى اليقين إلى طبيعة العقل البشري نفسه، أرجعها ابن رشد إلى خلط المصلحة العملية بها، وهذا في نظري نقد اجتماعي للميتافيزيقا الكلامية نادراً ما نقع عليه في تاريخ الفلسفة<sup>(٢)</sup>؛ وهو ما يظهر في قوله: «والسبب في هذا كله أن الناس لا يتم وجودهم إلا بالاجتماع؛ والاجتماع لا يمكن إلا بالفضيلة. فأخذهم بالفضائل

(١) المرجع السابق: ص ٤٣.

(٢) إذ لم يعاود مثل هذا النقد الاجتماعي للميتافيزيقا الظهور إلا في عصر الحداثة الأوروبية على يد سبينوزا والمادية الفرنسية وهيغل وماركس والاتجاه الماركسي الذي يعد لوكاتش وأدورنو أبرز ممثليه في مثل هذا النقد.

أمر ضروري لجميعهم. وليس الأمر كذلك في أخذهم بمعرفة حقائق الأشياء. إذ ليس كلهم يصلح لذلك»<sup>(١)</sup>. وتبين مما سبق كيف أن ابن رشد يدافع عن الميتافيزيقا كعلم وذلك بالفصل والتمييز بينها وبين علم الكلام الذي أدخل في الميتافيزيقا الآراء الهادفة إلى المصلحة العملية. والحقيقة أن هذا هو من أهم أهداف ابن رشد في شرحه على ميتافيزيقا أرسطو. إنه بذلك يعود إلى العلم الأصلي والأساس الأول في صياغته الأدق على يد المعلم الأول. إنه ينشغل في شرح مطول لميتافيزيقا أرسطو هادفاً نقداً غير مباشر لعلم الكلام، وللصيغة الأشعرية منه على وجه الخصوص والعودة إلى الميتافيزيقا الأصلية في نقائها الأرسطي الأول، مميزاً إياها عن ما جرى لها بعد أرسطو من تشويه قلبها إلى جدل كلامي.

وفي مقابل كانط الذي أرجع أصل أخطاء الميتافيزيقا إلى طبيعة متأصلة في العقل البشري تجعله يبحث في أسئلة لا يقدر على الإجابة عنها حسب طاقته وقدراته المعرفية<sup>(٢)</sup>، وذهابه إلى أن الجدل الميتافيزيقي جدل طبيعي للعقل مع ذاته وأنه ضروري وحتمى ومتأصل في طبيعة العقل البشري<sup>(٣)</sup>، وفي مقابل كل هذا التصعيد المثالي وإضفاء الصفة الطبيعية على تناقضات الميتافيزيقا وجدليتها، يأتينا ابن رشد بتفسير آخر اجتماعي لتحول الميتافيزيقا إلى جدل وللخطأ في القضايا الميتافيزيقية، وهو طباع الناس الراجعة إلى التنشئة الاجتماعية وأسباب اجتماعية أخرى منها العادة والألفة ونقص التعليم، مما يعني أن التنوير يأتي عن طريق الثقافة والتعليم، وابن رشد هنا مستبق لعصر التنوير كله<sup>(٤)</sup>. إنه يقصد أن قبول الآراء الجدلية المسؤولة عن فساد الميتافيزيقا وإلغازها يأتي من قبل الاعتياد على قبول المشهورات دون فحصها. وهذا الاعتياد هو طبع في فئة من الناس وهم العامة والجدليون. ومن هنا نستطيع

(١) المرجع السابق: الصفحة نفسها.

2) Kant, *Critique of Pure Reason*, Avii-Aviii.

3) Ibid: A294, B350, A297-8/ B353-4.

(٤) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ٤٦.

إدراك أن طبعاً اجتماعياً معيناً يأتي من انتهاء إلى فئة اجتماعية يناظره طبع فكري ملازم له. كما يتقد ابن رشد نظرية الخلق من العدم ويرجعها إلى الاعتياد والألفة لآراء ليست برهانية بل جدلية لكونها مشهورة من كثرة تعرض بعض المتعلمين لعلم الأشعرية.

والملاحظ أن كل هذا النقد الذي يوجهه ابن رشد لعلم الكلام موضوع في ثنايا شرحه على أرسطو، إذ هو يستطرد ليدمج نقده لعلم الكلام الأشعري داخل نصه الشارح لأرسطو، وذلك لأنه يستخدم ميتافيزيقا أرسطو ويوظفها في نقده لعلم الكلام الأشعري. لكن هذا الذي يبدو استطراداً وخروجاً من ابن رشد على موضوعه الأصلي وهو شرحه لأرسطو، هو في حقيقته أحد الأهداف الأصلية لهذا الشرح من البداية. لقد كانت الهموم الفكرية لعصره هي الموجهة لشرحه لأرسطو، وبالتالي فإن هذا الشرح هو وليد زمانه ويجد دوافعه الفكرية من داخل الشرط التاريخي الذي كان يعيشه ابن رشد.

### دور الجدل في البحث الميتافيزيقي؛

إن ابن رشد لا يستبعد الجدل تماماً من البحث الميتافيزيقي، بل على العكس، إذ يعترف بأهميته كتمهيد لمجال البحث ليخلصه من الآراء المتناقضة فيه، وهي خطوة ضرورية قبل البحث البرهاني في موضوعات الميتافيزيقا. أما كانط فقد توقف عند الطابع الجدلي الذي تظهر عليه مباحث الميتافيزيقا وأخذ هذا الطابع على أنه يهدم الميتافيزيقا كعلم. لكن ابن رشد كان مدركاً لمدى التداخل بين الجدل والميتافيزيقا، وكانت المهمة التي أخذها على عاتقه هي وضع الجدل في مقامه الصحيح داخل البحث الميتافيزيقي، لا الاستغناء عنه تماماً. يقول ابن رشد: «... من تمام حصول العلم بالشيء، أعنى العلم البرهاني، أن يتقدم الإنسان فيعرف الأقاويل المتناقضة في

ذلك الشيء، ثم يعرف حلها من قبل البرهان الذي يكون في ذلك الشيء<sup>(١)</sup>. وهذا معاكس لكانط الذي اكتفى بإبراز تناقض الميتافيزيقا في «الجدل الترانسندنتالي» دون البحث عن حل لهذا التناقض. إن منهج ابن رشد في «تهافت التهافت» هو التطبيق العملي لما قاله في العبارة السابقة حول أهمية البدء بالجدل في البحث الميتافيزيقي. لقد كان ابن رشد مدركاً للطابع الجدلي للمسائل الميتافيزيقية قبل كانط، لكن ما يفرقه عن كانط أن إدراكه هذا لم يعقه عن الاستمرار في البحث الميتافيزيقي بالبرهان، وازعماً المقال الجدلي في مكانه المناسب من الميتافيزيقا. يقول ابن رشد عن الطبيعة الجدلية للمسائل الميتافيزيقية: «وذلك أن شأن هذه المسائل أن توجد فيها أقاويل مشككة؛ فليس يعلم مقدارها في الغموض ما لم يتقدم فتُعلم بأقاويل جدلية<sup>(٢)</sup>». أي أنه من الضروري البدء بالجدل في البحث الميتافيزيقي، لا للانتهاء عنده والاكتماء به والحكم من ذلك بعدم علمية الميتافيزيقا، بل لتجاوزه نحو البحث البرهاني، والاستخدام الجدلي استخداماً منهجياً تعليمياً وحسب. والحقيقة أن كتابه «تهافت التهافت» كانت وظيفته الأساسية هي التطبيق العملي لما أعلنه في هذا الكتاب من وظيفة منهجية وتعليمية للجدل. فكتاب التهافت هو كتاب جدلي باعتراف ابن رشد نفسه. إذ بعد أن ملأ الغزالي كتابه بالشكوك على الفلاسفة وبالأقاويل الجدلية والسوفسطائية التي حاول بها إبطال نظرياتهم، أراد ابن رشد أن يصحح هذه الشكوك لكن بخطاب جدلي تمهيداً وإعداداً للمتعلم لتلقى الآراء الميتافيزيقية الصحيحة في كتب البرهان.

وكان ابن رشد على وعى أيضاً باختلاط الآراء الجدلية بالميتافيزيقا، مما يتبعه ضرورة استخدام الجدل مع البرهان، مع تقديم الجدل على البرهان في البحث الميتافيزيقي تبعاً لتقدم الآراء الجدلية في الميتافيزيقا معرفياً وتاريخياً. ذلك لأن الآراء

(١) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ١٦٦.

(٢) المرجع السابق: ص ١٦٧.

الجدلية كانت هي المسيطرة على البحث الميتافيزيقي قبل أرسطو، والشكوك الجدلية متقدمة بطبيعتها في المسائل الميتافيزيقية معرفياً، وهذا ما يفرض على منهج البحث الميتافيزيقي أن يبدأ بالجدل. وفي ذلك يقول ابن رشد: «ولعل الذي رأى من ذلك في هذا العلم هو الأفضل في التعليم في هذا العلم»<sup>(١)</sup>، لمشاركته لعلم الجدل في عموم النظر، والتباس الأقاويل البرهانية التي فيه كثيراً بالأقاويل الجدلية، ولكون الموضوع للمعلمين واحداً وهو الموجود المطلق؛ ولاقتضاء طبيعة الأقاويل الجدلية أن تتقدم في الترتيب<sup>(٢)</sup> الأقاويل البرهانية، رأى أرسطو أن يجعل هذا النحو من النظر «وهو الفحص في الأقاويل الجدلية وضبطها بقواعد الجدل «جزءاً مفرداً برأسه من أجزاء هذا العلم»<sup>(٣)</sup>. إن ابن رشد يعدد في هذا النص أسباب البدء بالجدل في البحث الميتافيزيقي، لأن البحث عن الحقيقة في هذا العلم يقتضي البدء بالأقاويل الجدلية المتناقضة، ثم حلها والانتقال منها إلى البحث البرهاني. أما كانظ فلم يهدف إلا إلى التشكيك وبث الريبة، هادفاً إنكار مشروعية كل بحث ميتافيزيقي.

### وأسباب البدء بالجدل عند ابن رشد هي:

- أن الميتافيزيقا والجدل يشتركان في جهة النظر والبحث، وهي الطريقة الكلية التي تركز على العموميات والكليات، لا في طريقة النظر، إذ تعتمد الميتافيزيقا البرهان ويعتمد الجدل المقبولات والمشهورات.

(١) أي لعل الذي رآه أرسطو في هذا العلم وهو علم ما بعد الطبيعة، وهو البدء بالجدل هو أفضل لهذا العلم؛ ذلك لأن كل العلوم الأخرى لا تبدأ بالجدل بل بالمقدمات اليقينية والمبادئ الأولى الواضحة بذاتها، ولا يأتي الفحص عن الآراء الجدلية في هذه العلوم الأخرى إلا بعد وضع الرأي البرهاني الصحيح. أما علم ما بعد الطبيعة فمن الأفضل بالنسبة لطبيعة موضوعاته أن يتم البدء بالآراء والشكوك الجدلية، للتخلص منها في البداية قبل البحث البرهاني في مطالب هذا العلم.

(٢) الترتيب المعرفي والترتيب التاريخي معاً كما أثبت الفارابي في غير كتاب، منها «كتاب الحروف» و«كتاب السياسة المدنية».

(٣) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ١٦٧.

- أن الميتافيزيقا من طبيعتها أن تشهد التباساً بين الأقاويل البرهانية والجدلية. لكن ليس معنى هذا الالتباس أن تفقد الميتافيزيقا مشروعيتها العلمية وتنحى جانباً كما فعل كانط، بل الحق هو أن ننقى الميتافيزيقا ونطهرها من الآراء الجدلية لا أن نسحب منها كل مشروعية بحجة احتوائها على أقاويل جدلية مثلما فعل كانط.

- اشترك الميتافيزيقا والجدل في موضوع واحد وهو البحث في الموجود المطلق. ولم ينتبه كانط إلى وحدة الموضوع هذه، بل قد فهم هذه الوحدة على أنها تعنى جدلية البحث الميتافيزيقي نفسه، أى أنه خلط بين احتواء البحث الميتافيزيقي ضرورة على البعد الجدلي، وكون الميتافيزيقا نفسها كمبحث، جدلية. فبسبب وحدة الموضوع اختلط الأمر على كانط ونظر إلى الميتافيزيقا ذاتها على أنها هي الجدل نفسه، ولم يميز بين البحث الجدلي والبحث البرهاني في مسائل الميتافيزيقا.

- أن من طبيعة البحث في الميتافيزيقا أن تكون الأقاويل الجدلية سابقة معرفياً وتاريخياً على الأقاويل البرهانية. هذه الأسبقية هي التي عتمت على كانط رؤية الحل البرهاني الأرسطي لهذه الأقاويل الجدلية. وما لم يذكره ابن رشد في شرحه هنا، أن الأقاويل الجدلية عاودت الظهور بعد أرسطو ولم يقض أرسطو عليها بالكامل. وبالتالي تكون الأقاويل الجدلية سابقة على التقعيد العلمي للعلم الميتافيزيقي وتالية عليه أيضاً. أى أن العلم الميتافيزيقي محاصر من ماضيه السابق على أرسطو، ومن مستقبله التالي لأرسطو بالجدل. وهذا ما أدى إلى صعوبة النظر البرهاني في هذا العلم نظراً لقصر ومحدودية اللحظة العلمية البرهانية فيه وهي لحظة أرسطو، تلك اللحظة التي حاول ابن رشد استعادتها.

كل هذه الأسباب، التي لم يضعها كانط في اعتباره، هي التي جعلت الجدل متقدماً على البرهان في البحث الميتافيزيقي، عند أرسطو في كتابه «ما بعد الطبيعة» وعند ابن رشد أيضاً الذي جاء كتابه «تهافت التهافت» محققاً لمنهج أرسطو بالبداية بالجدل في البحث الميتافيزيقي. إنني أتفق مع كل الدراسات التي رصدت تشابهات وتوافقات وتطابقات بين الغزالي وكانط، لأنهما يشتركان بالفعل في الموقف العام من الميتافيزيقا، إذ يرفضانها بناء على رأيهما في محدودية العقل البشري، تلك الرؤية التي لا يشاركتها ابن رشد فيها.

ويستمر ابن رشد في شرحه على أرسطو في موضوع البدء بالشكوك والأقاويل الغامضة والمتعارضة والمتناقضة بهدف حلها قبل الوصول إلى الحق بالبرهان، وهو نفس منهجه في «تهافت التهافت»، ويظهر هذا في قوله: «والسبب في وجوب الابتداء بالفحص في المسائل الغامضة لأن العلم المطلوب الذي يحصل بعد منها هو العلم الذي به ينحل الغموض الذي كان في تلك المسائل من قبل الشكوك الواردة فيها، وذلك أن المسائل التي فيها الشكوك من قبل الأقاويل المتعارضة فيها هي المسائل الغامضة أو أكثر ذلك»<sup>(١)</sup>. نلاحظ في هذا النص ما يلي:

١. أن المسائل الغامضة تنتج أقاويل متعارضة

٢. أن الأقاويل المتعارضة تنتج الشكوك

٣. أن الحل هو إزالة الغموض عن المسائل الغامضة ابتداءً.

وهذا هو المنهج الجدلي الذي اعتمده ابن رشد في «تهافت التهافت». وكل هذه الخطوات المنهجية تشكل الجزء الجدلي الأول من البحث الميتافيزيقي، الذي يأتي بعده البحث البرهاني الموصل إلى الحق. لكننا نلاحظ أيضاً أن ابن رشد لم يتوسع في البحث البرهاني في «تهافت التهافت»، ذلك لأن أغلبه يركز على البحث الجدلي

(١) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الأول، ص ١٦٩.

السابق ذكره، دفاعاً عن الفلسفة والبرهان ضد شكوك الغزالي. أما نتائج البرهان في العلم الميتافيزيقي فقد ذكرها سريعاً في «التهافت» دون البرهنة الكاملة عليها، وكان كلما عرض له رأى برهاني في مسألة ميتافيزيقية، مثل مسألة النفس، قال إن هذا ليس موضع تفصيل القول فيه، وأحال القارئ إلى كتب البرهان في هذه المسألة.

ولأن ابن رشد قد اتبع في «تهافت التهافت» الطريقة الجدلية في الدفاع عن الميتافيزيقا، فإن كتابه ذلك يعد تأسيساً جديداً، أو بالأحرى إعادة تأسيس للميتافيزيقا، بتطهيرها مما لحق بها من شكوك وأقاويل جدلية، وإنقاذها من تهم الكفر والبدعة والزندقة التي ألحقها بها الغزالي.

ويؤكد ابن رشد على أن الطريق المتبع لحل غموض المسائل الميتافيزيقية وما فيها من أقاويل متناقضة يختلف عن الطريق الذي ينشأ منه هذا الغموض من الأصل. ومعنى هذا أنه يميز بين نوعين من الجدل: الجدل الذي يوقع الغموض والجدل الذي يحل الغموض. الجدل الذي يوقع الغموض هو الجدل بالمعنى السلبي وهو ما وصفه بالقول الجدلي أو المخاطبة الجدلية، وهذا هو الجدل الترانسندنتالي الذي نقده كانط. أما الجدل الآخر الإيجابي فهو الذي يحل الغموض، وهو الجدل الذي استخدمه ابن رشد في «تهافت التهافت» وغير المختفى تماماً من فلسفة كانط. صحيح أن الاثنين يتيميان إلى الخطاب الجدلي، إلا أن ابن رشد قد ميز بينهما بدقة غير موجودة في مؤلفات أرسطو نفسها. والذي دعا ابن رشد إلى تطوير هذا التمييز، الصراع الفكري الدائر في عصره بين المتكلمين الجدليين والفلاسفة البرهانيين. ونجد في هذا التمييز بين نوعي الجدل أصل الاختلاف بين الجدل الترانسندنتالي الكانطي الذي لا يوصل إلى الحقيقة بل إلى الشك والريبة والتوقف عن الحكم والتخلي عن المسألة كلها وسحب الثقة والمشروعية عن الميتافيزيقا كلها، والجدل الإيجابي الذي يحل المتناقضات في مركب جديد في سبيل القيمة الثالثة والتي برع ابن رشد في اكتشافها، وطوره من بعده هيغل. والخطأ الذي وقع فيه كانط أنه أخذ الطريق الجدلي السالب الموقع في التناقض والالتباس على أنه هو طريق

الميتافيزيقا ذاتها، ولم ينتبه إلى طريق جدلي إيجابي يحل التناقض، وجد لدى ابن رشد من قبله وهيكل من بعده. يقول ابن رشد: «ولما ذكر أن سبب الابتداء بالفحص عن الأشياء الغامضة هو أن وقوع ذلك الغموض متقدم على ارتفاعه، والجهة التي منها يقع الغموض غير الجهة التي منها يرتفع الغموض، والجهة التي يقع منها الغموض شبيهة بالرباط، والجهة التي ينحل بها الغموض شبيهة بحل الرباط... كذلك إذا لحق العقل الأقاويل المتضادة وجب أن تكون الطريق التي منها تنحل الشكوك غير الطريق التي منها تقع الشكوك... فإنه من عرف الشيء قبل أن يعرف مقدار غموضه يشبه الذين تكون أقدامهم على السبيل المستقيمة وهم لا يعرفون أن أقدامهم عليها»<sup>(١)</sup>. والملاحظ أن تعبير «الأقاويل المتضادة» هي نقائص العقل الكوزمولوجية عند كانط. كما أن كلمة «الشكوك» وكلمة «الرباط» يعبران عن القيود التي كبل بها كانط العقل البشري وأحكم وثاقه، وكأن العقل من نتاج هذه الشكوك مكبل ومربوط برباط وثيق لا يستطيع منه فكاًكاً، وهذا ما شعر به بعض أوائل قراء «نقد العقل الخالص» المعاصرون لكانط ومنهم سليمان ميمون وهيردر والمثاليون الألمان.

لا عجب أن الميتافيزيقا التي نقدها كانط ليست هي ميتافيزيقا أرسطو بل هي من إنشاء كانط نفسه من عناصر مدرسة لايبنتز - فولف، والمعروف عن لايبنتز أنه أعاد إحياء الجدل اللاهوتي المسيحي القديم الذي أخفاه وراء العقلانية الظاهرية لفلسفته، لمواجهة عقلانية سبينوزا الراديكالية، ذلك الجدل اللاهوتي الذي كشف عن آثار سينية واضحة كما قلنا. إن الميتافيزيقا التي نقدها كانط تشكل نسقاً منطقياً مترابطاً يحتوي على أغاليط ونقائص، وهذا النسق هو من إنشاء كانط نفسه أكثر من كونه تعبيراً عن مذهب ميتافيزيقي معين، وهذا هو المعنى الحقيقي لمقولة كانط في بداية كتابه الذاهبة إلى أنه لن ينقد الكتب والمذاهب والأشخاص بل سينقد قدرة

العقل البشرى على المعرفة الخالصة غير المرتبطة بأى خبرة تجريبية<sup>(١)</sup>. إن كانظ هو الذى بنى هذا البناء الميتافيزيقى الذى ينقده، فى حين أن ابن رشد فى دفاعه عن الفلسفة فى «تهافت التهافت» يذهب إلى ضرورة ذكر أقاويل الخصم بكاملها والرد عليها، وأن يأتى المرء بالحجج التى تدعم موقف خصمه بقدر ما يأتى بالحجج التى تدعم موقفه هو، لا أن يعبر المرء بعبارة وإنشائه الخاص عن وجهة نظر من ينقده ثم ينقد هذا الإنشاء. وهكذا نرى أن ابن رشد كان أميناً أكثر من كانظ فى نقده للميتافيزيقا الكلامية الجدلية. إن الرد الرشدى المناسب على كانظ هو القول إن العقل الخالص الذى ينقده كانظ هو من اختراعه، وأن ابن رشد كان أكثر توفيقاً منه عندما وجه نقده، لا للعقل الخالص بل لكتاب بعينه وهو «تهافت الفلاسفة» ولشخص بعينه هو الغزالي الذى أرجع ابن رشد الأخطاء التى وقع فيها إلى ظروف زمانه ومكانه<sup>(٢)</sup>، أى إلى مصالحه وأهوائه الشخصية.

#### رابعاً - العلاقة بين مقولات الفكر ومقولات الوجود بين ابن رشد وكانظ:

أقام كانظ هوة سحيقة بين مقولات الفكر ومقولات الوجود، إذ أضفى طابع الذاتية على مقولات الفكر وحصرها فى الشرط الإنسانى المتناهى وجعلها قاصرة على هذا الشرط فقط، ذاهباً إلى أن مقولات الفكر الإنسانى متناهية مثل تناهى الوجود الإنسانى، لكونها مجرد شروط ذاتية للمعرفة البشرية، لا شروطاً موضوعية لوجود الأشياء فى ذاتها مستقلة عن معرفة البشر بها. وقد هدف كانظ من ذلك قطع الصلة بين مقولات الفكر ومقولات الوجود بحيث لا تستطيع مقولات الفكر التعبير عن الوجود الحقيقى خارج الذات العارفة. وكانت هذه الآلية المنهجية هى

1) Kant, *Critique of Pure Reason*, A xii.

٢) يقول ابن رشد: «ولعل الرجل معذور بحسب وقته ومكانه، فإن هذا الرجل امتحن فى كتبه»، تهافت التهافت، ص ١٣٤.

3) Kant, *Critique of Pure Reason*, A26/ B42 ff.

التي مكنته من رفض الميتافيزيقا وإنكار أى طابع علمي يمكن أن تدعيه لنفسها. أما ابن رشد فتراه، مستبقاً سبينوزا في ذلك، يذهب إلى أن مقولات الفكر، أى الأشكال المنطقية في التفكير والاستدلال والتصورات الذهنية عن الأشياء، تابعة لأشكال الوجود وللأنماط التي توجد عليها الأشياء خارج النفس، لأنها هي السبب في نشأة مقولات الفكر من البداية. ونراه يقول أيضاً في «تهافت التهافت» إن النظام والترتيب المنطقي للفكر هو نفسه النظام والترتيب الأنطولوجي للموجودات<sup>(١)</sup>، لأن الترتيب المنطقي تابع لترتيب الأشياء في الوجود.

وبذلك لا نجد فجوة كانطية عند ابن رشد بين الفكر والوجود، ولا نجد تشكيكاً في إمكانية الفكر لأن يصل إلى حقيقة الوجود، ذلك لأن الفكر الصادق عنده، أو القول البرهاني اليقيني، هو المطابق لحقيقة الوجود. هذه الصلة الوثيقة بين الفكر والوجود هي التي تجعل ابن رشد يؤكد في «تفسير ما بعد الطبيعة» على برهانية البحث الميتافيزيقي، أى علميته، والمتأية عنده من كون البحث الميتافيزيقي هو بحث برهاني منطقي، ويعتمد على برهان الدليل. فالعقل البشري عند ابن رشد يصل إلى المعرفة اليقينية في البحث الميتافيزيقي طالما كان منطقياً متبعاً لقواعد البرهان من جهة، ومؤسساً على المبادئ الطبيعية التي تبرهنت في العلم الطبيعي من جهة أخرى. وكذلك نراه يؤكد على اشتراك الموضوع بين المنطق والبحث الميتافيزيقي. فالمنطق لديه يحكم على الوجود العام المطلق، وهو نفسه (الوجود العام) موضوع الميتافيزيقا. يقول ابن رشد: «وينبغي أن تعلم أن هذا الدليل دليل منطقي، وأكثر براهين هذا العلم [الميتافيزيقا] هي براهين منطقية. وأعني بالمنطقية هاهنا مقدمات

(١) يقول ابن رشد: «ولما كانت معقولات الأشياء هي حقائق الأشياء، وكان العقل ليس شيئاً أكثر من إدراك المعقولات، كان العقل منا هو المعقول بعينه من جهة ما هو معقول». تهافت التهافت، نشرة الجابري، ص ٣٦٥. ويقول سبينوزا: «إن نظام وترابط الأفكار هو نفسه نظام وترابط الأشياء».

مأخوذة من صناعة المنطق... إذ كانت هذه الصناعة تنظر في الموجود المطلق، والمقدمات المنطقية هي موجودة لموجود مطلق مثل الحدود والرسوم وغير ذلك مما قيل فيها<sup>(١)</sup>. مقولات المنطق التي تعامل معها أرسطو في كتبه المنطقية بالجهة المنطقية هي ذاتها مقولات الوجود أو الأنحاء التي توجد عليها الموجودات، ذلك لأن أرسطو كان يعتقد في أن للمقولات جانين، منطقي وأنطولوجي في الوقت نفسه. وفي النص السابق يؤكد ابن رشد على هذه الهوية ومن ثم يؤكد على أن البحث الميتافيزيقي البرهاني اليقيني هو البحث المستخدم لقواعد المنطق نظراً لاشتراك الموضوع بينهما وهو الموجود العام المطلق. وذلك في مقابل كانط الذي فصل المنطق عن الميتافيزيقا وجعله منطقاً للمعرفة البشرية المتناهية وحدها ولأشكال التفكير الإنساني وحده وأسماه التحليلات الترانسندنتالية (Transcendental Analytics)، قاصداً من هذه التسمية أن يشير إلى أن أشكال المنطق تتوصل إليها بتحليل العمليات المعرفية لا بتحليل الموجودات الخارجية. صحيح أن منطق المعرفة البشرية يتم التوصل إليه من الشرط الإنساني، إلا أن هذا لا يعني أن هذا المنطق هو مجرد منطق ذاتي خاص بالمعرفة البشرية وحدها ومقطوع الصلة بالوجود، كما لا يعني أن النظام والتراتب بين أفكارنا لا يقابله نفس النظام والتراتب بين الأشياء، لأن الفكرة الصادقة اليقينية كما يقول لنا ابن رشد ما هي إلا فكرة مطابقة لحقيقة شيء موجود خارج النفس.

لكن لما كانت العلاقة بين المنطق والميتافيزيقا بهذا الوثوق والتداخل، فقد كان على ابن رشد أن يميز بين استعمالين للمنطق في البحث الميتافيزيقي. الاستعمال الأول هو استخدام المنطق كأداة أو قانون للبحث الميتافيزيقي بمقدمات منطقية عامة دون النظر فيها إذا كانت هذه المقدمات مطابقة للوجود أم لا، وهو البحث المنطقي الصرف في الميتافيزيقا دون التسلح بمبادئ العلم الطبيعي. هذا الاستعمال للمنطق يهيمه التماسك المنطقي للأفكار ويستنبط أفكاراً ميتافيزيقية متأسكة منطقياً، أي

(١) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، الجزء الثاني، ص ٧٤٩.

مقنعة كما قال ابن رشد عن إلهيات ابن سينا، دون أن تكون يقينية، وتكون يقينية بأن تكون مطابقة للوجود<sup>(١)</sup>. وقد ضرب ابن رشد على هذا الاستعمال للمنطق في البحث الميتافيزيقي نظرية المثل عند أفلاطون<sup>(٢)</sup>. فالأخير اعتقد أن الكليات كيانات مفارقة مستقلة في وجودها عن الجزئيات المحسوسة، وبذلك فالبحث المنطقي الذي مارسه أفلاطون في مجال الميتافيزيقا أخذ التصورات الكلية المستقلة عن موضوعاتها الجزئية في المعرفة البشرية على أنها مستقلة أيضاً عن جزئياتها في الوجود الواقعي، ومن هنا اعتقاده في مفارقتها للعالم المحسوس.

وهذا هو نوع البحث المنطقي الجدلي في الميتافيزيقا، والذي يعمل على مد وتوسيع مقولات الفكر إلى المجال الأنطولوجي دون أساس كاف من العلم الطبيعي. وهذا هو نفسه نوع البحث الميتافيزيقي الذي نقده كانط في «الجدل الترانسندنتالي»، خاصة عندما نقد علم النفس العقلي من منطلق أن الجوهرية والبساطة واللامادية التي تظهر بها الأنا أفكر في عمليات التفكير هي صفات لنفس عاقلة توجد في استقلال عن البدن، لكن لم يكن استقلال هذه الأنا أفكر واتصافها بصفات خاصة بها سوى أخذ الاستقلال المنطقي والمعرفي للأنا أفكر على أنه

(١) وأبرز مثال يضربه ابن رشد على ذلك هو أن قسمة ابن سينا للوجود إلى الواجب والممكن ليست حاصره، لأنها منطقية تصورية وحسب ولا تطابق الوجود الحقيقي. والسبب في ذلك أن ابن سينا قد استنبط منها متوسطات عديدة ليس لها ما يقابلها في الوجود المحسوس، مثل الواجب بذاته والواجب بغيره، كما أن الممكن ينقسم إلى الممكن بالإضافة إلى الواجب والممكن في ذاته. وهذا ما أدى بابن سينا إلى إدخال تصور ميتافيزيقي جديد، منطقي لأنه مستنبط من مقدماته المنطقية التي وضعها في الواجب والممكن، لكنه لا يطابق الوجود الطبيعي، وهو الممكن بذاته الواجب بغيره، وهو العالم أو الساء حسب ابن سينا. والسبب في عدم مطابقته للوجود الطبيعي وللمبادئ الطبيعية ولطبيعة وجود الساء هو أنه كما يقول ابن رشد يستحيل على الذي في طبيعته الإمكان أن تتقلب طبيعته هذه إلى الطبيعة الأزلية، أي الواجبة. فانقلاب الطبايع مستحيل عند الطبيعة وعند العقل أيضاً.

(٢) بجانب برهان الواجب والممكن السينوي الذي أشرنا إليه في الهامش السابق.

استقلال أنطولوجى لنفس عاقلة أو مفكرة<sup>(١)</sup>. والحقيقة أن الدليل الأوضح على أن كانط كان ينتقد الميتافيزيقا الأفلاطونية بالتحديد وامتداداتها السنيوية هو أنه في بداية باب «الجدل الترانسندنتالى» من «نقد العقل الخالص» والذي ينتقد فيه الميتافيزيقا، قد عرّف الأفكار تعريفاً أفلاطونياً واعتمد هذا التعريف طوال نقده التالى للميتافيزيقا<sup>(٢)</sup>. فقد اختار التعريف الأفلاطونى للأفكار كى يتمكن بعد ذلك من الحكم على كل الأفكار الميتافيزيقية بأنها غير واقعية ومقطوعة الصلة بعالم الخبرة الحسية.

ويتبين نقد ابن رشد لهذا النوع من التوسيع المنطقى لمقولات الفكر إلى المجال الأنطولوجى فى تفسيره لنقد أرسطو لنظرية أفلاطون فى المثل، بقوله إن أرسطو قد نقد الذين «يعتقدون أن الكليات هى الجواهر وأنها هى مبادئ الجوهر المحسوس، يشير بذلك إلى أفلاطون. وذلك أنه كان يعتقد فى الأجناس أنها طبائع مفارقة وأنها ليست موجودة فى الجزئيات على أنها شىء مجتمع منها. وذلك لأن الكليات إنما هى عند أرسطو شىء يجمعه الذهن من الجزئيات...»<sup>(٣)</sup>. ومعنى هذا أن الكليات عند أرسطو تحالط الجزئيات وليس لها وجود قائم بذاته فوق الجزئيات؛ أى أن أى بحث ميتافيزيقى يعتقد فى الوجود الأنطولوجى المستقل للكليات هو توسيع لمقولات الفكر وتشيئها وأقنمتها وإضفاء الصفة الأنطولوجية على ما هو فكرى وحسب؛ وهذا هو نفسه فحوى نقد كانط لموضوعات الميتافيزيقا الثلاثة: النفس والعالم والإله، إذ هى عنده موضوعات فكرية ليس من حق المعرفة البشرية أن تعتقد فى وجود حقيقى أنطولوجى لها خارج الذهن. ومعنى هذا أن الميتافيزيقا التى نقدها كانط ليست هى الميتافيزيقا الأرسطية - الرشدية، التى تعتقد فى مخالطة الكليات للجزئيات، بل هى الميتافيزيقا التى تعتقد فى الوجود المستقل للكليات الكلية. وهذا هو السبب فى أن علم النفس العقلى الذى نقده كانط هو الذى يفصل بين النفس

1) Kant, *Critique of Pure Reason*, B407-B413.

2) Ibid: A313/ B370 ff.

(٣) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الثالث، ص ١٤١٧.

والبدن وينظر إلى النفس على أنها مفارقة للبدن وروحية وخالدة، وأن علم اللاهوت العقلي الذي نقده كانط هو في حقيقته مذهب واحد فقط في الألوهية وهو المذهب التأليهي Theism، الذي يفصل بين الإله والعالم معتقداً في المفارقة المطلقة بينهما، وليس أي مذهب آخر في الألوهية مثل مذهب وحدة الوجود مثلاً والذي يعتقد في وحدة الإله والعالم وفي أن الفعل الإلهي هو فعل الطبيعة وليس فعلاً فوق الطبيعة<sup>(١)</sup>.

وينضح بمزيد من الجلاء أن الميتافيزيقا التي نقدها كانط هي الميتافيزيقا الأفلاطونية لا الميتافيزيقا الأرسطية، من توضيح ابن رشد لنقد أرسطو لنظرية أفلاطون في الوجود المستقل للكليات، لأن هذا النقد هو نفسه الذي وجهه كانط لعلوم الميتافيزيقا الثلاثة. يقول ابن رشد: «... وأما أفلاطون فكان يضع الكليات أموراً قائمة خارج النفس موجودة بذاتها»<sup>(٢)</sup>. وهذا هو ما تفعله علوم الميتافيزيقا الثلاثة حسب كانط، إذ اعتقدت في الوجود الأنطولوجي المستقل لموضوعاتها. ثم يعطى ابن رشد السبب في مسلك أفلاطون الخاطيء، وأنه تأسس في أخذ ما هو مستقل منطقياً على أنه مستقل أنطولوجياً، دون النظر فيما إذا كانت هذه الأفكار مطابقة للوجود القائم أم لا: «وهو يقول عن أفلاطون في ذلك أنه إنما رأى هذا الرأي لأن نظره كان على جهة المنطق»<sup>(٣)</sup>. أي أن أفلاطون كان يتوصل بالمنطق وحده إلى الوجود الأنطولوجي المستقل للكليات دون أن يتبين ما إذا كان قوله هذا مطابقاً للموجود المحسوس أم لا، أو ما إذا كان مدعماً بمبادئ العلم الطبيعي أم لا. «ويريد بالنظر المنطقي، النظر الذي يكون من مقدمات غير مناسبة. وبالجملة من غلب عليه الجدل كثيراً ما يؤديه ذلك إلى اعتقاد أمور خارجة جداً وبعيدة عن طبيعة الشيء»<sup>(٤)</sup>.

- (١) سبق أن عالجت هذا الموضوع في كتابي: سبينوزا ونقد العقل الخالص: دراسة لنظرية كانط في المعرفة والميتافيزيقا في ضوء فلسفة كانط. دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣.
- (٢) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الثالث، الصفحة نفسها.
- (٣) المرجع السابق: ص ١٤١٨.
- (٤) المرجع السابق: الصفحة نفسها.

وهذا هو الوهم الترانسندنتالي الذي تناوله كانط *Transcendental Illusion*، إذ هو الاعتقاد في أمور خارجة عن طبيعة عالم الخبرة التجريبية وبعيدة عنها.

والملاحظ أن ابن رشد يتهم أفلاطون بالوقوع في الجدل<sup>(١)</sup>، أي أنه ينقد البحث الجدلي في الميتافيزيقا ويفرقه عن البحث البرهاني؛ والبحث الجدلي في الميتافيزيقا هو نفسه الذي نقده كانط لكن دون أن يضع مكانه بديلاً برهانياً، لأنه قطع الطريق أمام أي بحث برهاني في الميتافيزيقا.

والبحث في الميتافيزيقا بالمنطق وحده، أي الوصول إلى الضرورة الأنطولوجية من مجرد الضرورة المنطقية، هو السبب في أخطاء الميتافيزيقا وتحولها إلى الجدل، وهو نفسه أساس الدليل الأنطولوجي على وجود الله، والذي نقده كانط، وسبق وأن نقده ابن رشد في صيغته السينوية وهي برهان الواجب والممكن. فالواجب والممكن من المقولات المنطقية الصرف، وخطأ ابن سينا أنه حولها إلى مقولات أنطولوجية. وهو نفسه النقد الذي وجهه كانط للدليل الأنطولوجي عندما ذهب إلى أن هذا الدليل يعتقد في أن الضرورة المنطقية لموجود ما كافية للتدليل على وجوده الحقيقي. وتبين نفس هذا النقد في قول ابن رشد: «والعلة في ذلك أن طلب الإنسان الكلام المقنع من غير أن يعتبر هل هو مطابق للموجود أو غير مطابق يفضي به إلى اعتقادات كاذبة ومخترعة». والكلام المقنع هذا هو الكلام المتناسك والضروري منطقياً دون أن يكون كذلك تجريبياً أو حسب طبيعة الأشياء ذاتها؛ «فالبحث المنطقي» في الميتافيزيقا وغير المدعم بالبحث الطبيعي في طبائع الأشياء، «هو البحث الذي يتبع فيه صاحبه الإقناع من غير أن يطلب مطابقة الموجود بأقاويله...»<sup>(٢)</sup>. إن السبب في الطابع الجدلي للميتافيزيقا وفي الخطأ في البحث الميتافيزيقي هو الاعتماد على البحث المنطقي

(١) وهو نفس الاتهام الذي يوجهه ابن رشد للميتافيزيقا السينوية عبر أعماله كلها.

(٢) ابن رشد: تفسير ما بعد الطبيعة، المجلد الثالث، الصفحة السابقة.

وحده دون محاولة مطابقة هذا البحث وتدعيمه بما تبرهن في العلوم الطبيعية، ودون البحث في مطابقة أو عدم مطابقة نتائج هذا النوع من البحث الميتافيزيقي لطبيعة الموجودات.

وإذا كان البحث الجدل في الميتافيزيقا هو البحث المنطقي الخالص والمعتمد على التحليل القبلي للتصورات وعلى استنباط بعضها من البعض الآخر، منتهياً إلى الاعتقاد في أن ما استنبطه الذهن تصورياً وبالضرورة المنطقية وحدها يجب أن يتصف بالضرورة الواقعية والاستقلال الأنطولوجي (وهو ما يتضح في برهان الواجب والممكن عند ابن سينا، وفي الدليل الأنطولوجي حسب نقد كانط به)، فإن نقطة الخلاف هنا هي حول التصورات الكلية وطريقة التعامل معها في البحث الميتافيزيقي؛ أي مدى مشروعية إلحاق الاستقلال الأنطولوجي لما يتوصل إليه العقل من الكليات. إن الخطأ الذي وقع فيه ابن سينا ومن قبله أفلاطون، وهو نفس الخطأ الذي يأخذه كانط على علوم الميتافيزيقا الثلاثة، هو الاستمرار في استنباط تصورات كلية أكثر عمومية وشمولاً وتجريداً مع إلحاق الوجود الواقعي بها في الوقت نفسه. فكانط ينقد علم النفس العقلي مثلاً لأنه ينتقل من الأنا أفكر الذي يجب أن يصاحب كل التصورات والعمليات المعرفية، وهو مجرد وظيفة منطقية ومعرفية بحتة، إلى استنباط صفات لهذا الأنا أفكر ليلحقها به على أنها صفات واقعية لكيان واقعي، كأن يكون جوهرأ مستقلاً، يتصف بالروحانية واللامادية والخلود. والواضح أن ما يتوصل إليه علم النفس العقلي بهذه الطريقة لا يمكن مطابقته بواقع العمليات الفكرية والمنطقية التي يقوم بها الأنا أفكر، ومن ثم يتحول إلى علم ترانسندنتالي خالص متجاوزاً كل خبرة تجريبية وكل عالم الظواهر؛ أي أنه يصير مقطوع الصلة بأي بحث طبيعي تجريبي. هذا الاستخدام اللامنضبط للتصورات الكلية وهذا التوسيع اللامشروع لمقولات ملكة الفهم البشري هو السبب في عدم مشروعية الميتافيزيقا حسب كانط.

لكن ليس كل توسيع للتصورات الكلية إلى عالم ما فوق الحس غير مشروع عند ابن رشد. ذلك لأنه كان يدافع عن إمكان البحث الميتافيزيقي من منطلق إمكان التوسع في اكتشاف كليات أكثر عمومية وشمولاً وتجريداً ومفارقة للمادة، فقط في الحالات التالية:

(١) إذا كانت هذه الكليات قد ثبت أنها مبادئ للطبيعيات، حتى لو كانت مبادئ مفارقة.

(٢) وإذا كان البحث الميتافيزيقي سيحافظ على ارتباطها الوثيق بالمبادئ القريبة للوجود المحسوس.

(٣) وإذا كانت هذه المبادئ المفارقة قادرة على تفسير المبادئ المخالطة للمحسوس وتفسير الوجود المحسوس في الوقت نفسه؛ أي إذا ثبت أنها مبادئ مفارقة للمبادئ الطبيعية.

(٤) إذا ظلت هذه المبادئ المفارقة قادرة على التفسير الطبيعي للظواهر الطبيعية، ولا تخل السبيل أمام أي تفسير آخر غيبي.

(٥) إذا كانت هناك علاقة تراتبية من الكليات المخالطة للمادة إلى الكليات المفارقة، بحيث إن الأقل تجريداً ومفارقة منها والأكثر تجريداً ومفارقة يقعان على خط متصل واحد يستطيع العقل البشري البرهنة عليه بالدليل.

(٦) إذا كانت هناك مبادئ مفارقة فيجب أن تتبرهن أولاً في العلم الطبيعي، بمعنى أن العلم الطبيعي هو الذي يجب أن يبرهن على وجودها وعلى كونها مفارقة، لا العلم الميتافيزيقي.

## خاتمة:

رفض كانط إمكان قيام الميتافيزيقا كعلم من منطلق فصله بين عالم الظاهر وعالم الأشياء فى ذاتها. عالم الظاهر هو الوحيد المتاح للمعرفة البشرية حسب القدرات القبلية لها، أما عالم الأشياء فى ذاتها فلا نعرف عنه أى شىء حسب كانط. وفى مقابل هذا الرفض الكانطى لعلمية الميتافيزيقا، نجد أن ابن رشد قد نجح فى إثبات علميتها، من منطلق اكتشافه لوحدة المنهج والموضوع بين العلم الطبيعى وعلم ما بعد الطبيعة، واكتشافه لحضور المفارق داخل المحسوس، ولإمكانية معرفة هذا المفارق ابتداءً.

وفى حين أرجع كانط النزاع الميتافيزيقى الذى وضعه فى صورة أغاليط ونقائض وأوهام إلى نزاع العقل الخالص مع نفسه بطريقة حتمية لا يستطيع مقاومتها، فإن ابن رشد أرجع النزاع بين المتكلمين والفلاسفة إلى نزاع اجتماعى وأيدولوجى. المتكلمون عند ابن رشد هم الذين يستخدمون الأقوال الجدلية التى تستند على المشهورات تقريباً من العامة، وتوهماً منهم أنهم يدافعون عن معتقداتها، فى حين أنهم لا ينجحون إلا فى بث الفتنة والتشويش على العامة. أما الفلاسفة فخطابهم برهانى ويوافق الشرع فى الوقت نفسه. يتمتع تحليل ابن رشد للنزاعات الميتافيزيقية الكلامية ببعد اجتماعى حسب تقسيمه للناس إلى عامة وخاصة، وهو بعد مختلف تماماً عند كانط، الذى قام بتصعيد النزاعات الميتافيزيقية إلى المجال الترانسندنتالى المجرد وقطع صلتها بمنشأها الاجتماعى.

إن الميتافيزيقا ذاتها باعتبارها علم الوجود بما هو موجود، العلم الذى يطلب الحق لذاته بصرف النظر عن أى مصلحة عملية، هى علم مشروع تماماً فى نظر ابن رشد، وكل أخطاء الميتافيزيقا بالنسبة له آتية من وضع الآراء العملية فيها، إذ أن

هذا البحث ليس هو مجالها الأصلي. إن ابن رشد يشير من طرف خفي إلى ضرورة تنقية الميتافيزيقا من الأحكام العملية القيمة، أي يطلب حياداً قيمياً أخلاقياً في البحث الميتافيزيقي كما يقول المحدثون. ومعنى هذا أن لدى ابن رشد فصلاً بين المقال العملي الأخلاقي من جهة والمقال العلمي البرهاني من جهة أخرى، وأن نتيجة الخلط بين المقائين هي الوقوع في أخطاء الميتافيزيقا كما أشار ونبه.

## بيبيوجرافيا

### أولاً - المصادر:

#### ١. ابن رشد:

- تهافت التهافت. مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع الدكتور محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨
- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة. مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع د. محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨.
- فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال. مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع د. محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧.
- تفسير ما بعد الطبيعة. تحقيق ونشر موريس بويج. دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٧. المجلد الثالث.
- الجوامع في الفلسفة. كتاب السماع الطبيعي. حققه وعلق عليه جوزيف بويج. المعهد الأسباني العربي للثقافة. المجلس الأعلى للبحوث العلمية، مدريد ١٩٨٣.
- تلخيص ما بعد الطبيعة. حققه وقدم له عثمان أمين. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ص ١٩٥٨.
- تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الجدل. تحقيق وتعليق د. محمد سليم سالم. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠
- تلخيص كتاب النفس. تحقيق وتعليق ألفرد ل. عبري. مراجعة د. محسن مهدي. تصدير أ.د. إبراهيم مذكور. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٤
- شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان. حققه وشرحه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٤
- تلخيص كتاب البرهان. في: نص تلخيص منطوق أرسطو، المجلد الخامس. دراسة وتحقيق د. جيرار جهامي. دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٩٢

- Averroes, De Substantia Orbis. Critical Edition of the Hebrew Text with English Translation and Commentary by Arthur Hyman (Cambridge, Massachusetts and Jerusalem: The Medieval Academy of America and The Israel Academy of Sciences and Humanities, 1986)
- Averroes, Long Commentary On The "De Anima". Translated with Introduction and notes by Richard C. Taylor, with Therese-Anne Druart, subeditor (New Haven & London: Yale University Press, 2009)
- Kalman P. Bland, The Epistle on the Possibility of Conjunction by Ibn Rushd (With the Commentary of Moses Narboni). PhD Dissertation, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, Brandeis University, 1972.

#### ٢. كانط:

- Critique of Pure Reason. Translated by Norman Kemp Smith.(London: Macmillan, 1961)
- Critique of Practical Reason. Translated and edited by Mary Gregor, Introduction by Andrews Reath. (Cambridge University Press, Cambridge, 1997)
- Theoretical Philosophy 1755-1770. Translated and Edited by David Walford and Ralf Meerbote. (Cambridge: Cambridge University Press, 1992)
- Lectures on Metaphysics. Translated and edited by Karl Ameriks and Steve Naragon. (Cambridge, Cambridge University Press, 1997)

#### ثانياً - المراجع العربية:

- محمد المصباحي، «حق النظر في المبادئ الأولى بين الفلسفة والعلم»؛ منشور في «الوجه الآخر لحدائث ابن رشد»، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٨
- محمد المصباحي، «مرتبة الفحص الدلالي والفحص الإشكالي من علم ما بعد الطبيعة»، منشور في، دلالات وإشكالات: دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة. منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٨

- ابن سينا: الإلهيات من كتاب الشفاء. المحقق: آية الله حسن زاده الآملي. قم، مؤسسة بوستان كتاب، ١٤٢٨ هـ.
- ابن سينا: الإشارات والتنبيهات. القسم الثالث: الإلهيات. تحقيق سليمان دنيا. دارالمعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.
- ابن سينا: المبدأ والمعاد. نشر عبد الله نوراني. معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ميتشجن، بالتعاون مع جامعة طهران، ١٩٨٤.
- عبد الله محمد الفلاحى: نقد العقل بين الغزالي و كانط. دراسة تحليلية مقارنة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.
- أشرف منصور، سبينوزا ونقد العقل الخالص: دراسة نظرية كانط في المعرفة والميتافيزيقا في ضوء فلسفة سبينوزا. دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣.
- الغزالي: تهافت الفلاسفة. تحقيق موريس بويج وتقديم ماجد فخرى. دار المشرق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠.

### ثالثاً - المراجع الأجنبية:

- Al-Tamamy, Saud MS, Averroes, *Kant and the Origins of the Enlightenment: Reason and Revelation in Arab Thought*. ( I.B.Tauris & Co Ltd, 2014)
- Di Giovanni, Matteo: "Demonstration and First Philosophy. Averroes on Met. Zeta as Demonstrative Examination (al-Fahs al-burhani). *Documenti e Studi Sulla Tradizione Filosofica Medievale*, 20 (2009), pp. 95-126
- Di Giovanni: "Averroes and the Logical Status of Metaphysics", in Margaret Cameron and John Marenbon (eds.), *Methods and Methodologies: Aristotelian Logic East and West, 500-1500*. (Leiden/ Boston: Brill, 2011), pp. 53-74.
- Sgarbi, Marco: "Immanuel Kant, Universal Understanding, and the Meaning of Averroism in the German Enlightenment", in Akasoy, Anna & Guido Giglioni (editors), *Renaissance Averroism and its Aftermath: Arabic Philosophy in Early Modern Europe* (Dordrecht: Springer, 2013), pp. 255-269.

- Spinoza, *Complete Works*, translations by Samuel Shirley. Edited with introduction and notes by Michael Morgan (Hackett Publishing Company: Indianapolis/ Cambridge, 2002)
- Wippel, John F.: "The Latin Avicenna as a Source for Thomas Aquinas's *Metaphysics*", in John Wippel, *Metaphysical Themes in Thomas Aquinas II*. (Washington DC, Catholic University of America, 2007)
- Wolfson, Harry, *Crescas' Critique of Aristotle: Problems of Aristotle's Physics in Jewish and Arab Philosophy* (Cambridge: Harvard University Press, 1929)
- Wolfson, Harry: "Averroes' Lost Treatise on the Prime Mover". *Hebrew Union College Annual*, vol. 23, no.1, (1950-1951), pp. 683-710